تحليل سوسيولوجى للقيم المتغيرة في الريف المصري

A sociological analysis of the changing values in the Egyptian countryside

إعداد

إيمان محمد فهمى البيسي

Eman Mohamed Fahmy El Beisy

مدرس علم النفس والاجتماع - استشاري الصحة النفسية والأسرية

Doi: 10.21608/ajahs.2023.295641

استلام البحث ٢٨ / ١ / ٢٠٢٣

قبول البحث ١٦ / ٢ / ٢٠٢٣

البيسي، إيمان محمد فهمى (٢٠٢٣). تحليل سوسيولوجى للقيم المتغيرة في الريف المصري . ***المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية***، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر، ٧(٢٦) أبريل، ٧٩ – ١٢٦.

http://ajahs.journals.ekb.eg

تحليل سوسيولوجى للقيم المتغيرة في الريف المصري

المستخلص:

ثقافة المجتمع الريفى ليست بمعزل عن ثقافة المجتمع كله ، لأنها جزء منه ؛ ولذلك تتطلب الثقافة القروية – لكى تدوم وتستمر – إتصالاً مستمراً بمجموع الأفكار التى تبعث من خارجها ؛ لأن حياة القرية – العقلية والدينية والخلقية – ليست كاملة ، بل هى ناقصة دائماً حتى أننا إذا نظرنا إلى الثقافة القروية على أنها أنساق متزامنة فلا يمكن أن نفهما من خلال ما يجرى داخل أذهان القرويين أنفسهم . ومن ثم يجب بحث القرية من خلال التفاعل بين مجتمعنا ومراكز المدينة. ثقافة المجتمع الريفى لها تاريخ ملموس يجب دراسته ، وهذا التاريخ ليس محلياً بل هو تاريخ مجتمع ، تكون ثقافة القرية إحدى تجلياته المحلية ولذلك علينا – عند دراسة القرية – أن نعتمد على التاريخ والمصادر والوثائق التى قد تكشف عن التطورات أو الأحداث التى تعرضت لها هذه القرية ، التى هى جزء لا يتجزأ من مجتمع كبير ، له تاريخه واتجاهه المميز . واكدت النتائج أن المجتمع المصرى شهد تغيرات كبيرة فى السنوات الأخيرة فى أواخر القرن العشرين ، وبداية القرن الحادى والعشرين . وتأثر الريف المصرى بهذه التغيرات تأثراً كبيراً وواضحاً ، خاصة فى المجال الاقتصادى ، وفى البناء القيمى والأسرى ، بالإضافة إلى التغيرات فى الجانب المادى للثقافة الريفية ، بعد أن شهد الريف المصرى تغيرات تقنية واضحة ، أثرت على طابع الحياة الريفية وشمل تغير التقنيات تغير الادوات والاجهزة الكهربائية الموجودة فى مسكن الفلاح ، وأدوات العمل الزراعى والميكنة الزراعية ، مما أدى إلى توفير كثير من وقت الفلاح وجهده، فأصبح يفكر الآن فى أشياء جديدة ، ويقتنع بأفكار جديدة ، ويؤمن بقيم جديدة لم يكن له عهد بها. ويلاحظ أن القيم الأساسية وهي التى تدور حولها حياة المجتمع الريفى التقليدى ، والتى يعتبر الخروج عليها تهديداً مباشراً لكيان الجماعة ومن ثم يكون هذا النوع ملزماً لجميع أفراد المجتمع . وتدور القيم الأساسية حول الأرض والأولاد ، فالأرض لها قيمة عظمى لأنها "مصدر الحياة " والعمل فيها هو النشاط الأول والقيمة العليا العامة . ولذلك يقاس مركز العائلة بما تملك من أرض ومقدار ما يبذل فيها من عمل ، وكلما ازداد انشغال القروى بالعمل الزراعى ، ازدادت قيمته فى العائلة وفى مجتمع القرية بأسرة . أما الأولاد فإنهم يمثلون القدرة الإنتاجية والقوة الاجتماعية على السواء . ولهذا يحرص القروى أن يكون له أكبر عدد ممكن من الأولاد الذكور خاصة . ولهذا ترتفع قيمة المرأة " الولود " التى تنجب ذكوراً أكثر مما تنجب أناثاً . كما أن قيمة "الدين " كانت هى القيمة الأعلى فى مواصفات الزوجة التى ارتبط بها رب الأسرة ، حيث كانت صفة " التدين والورع" هى الصفة الأولى المرغوب فيها ، ويليها " الاصل " . أما فى **المجتمع الحديث** قد طرأت تغيرات مجتمعية حديثة أدت **إلى** تغير نظر الريفى **إلى** حد ما حول الارتباط بالأرض وجعلته يهتم بتعليم أولاده كما حدثت تغيرات قيمية جعلته يتبنى ما هو مستحدث من

أساليب ووسائل تكنولوجية عصرية فأصبح الريفى الآن يحمل معه التليفون المحمول وربما قد يذهب **إلى** الحقل أحياناً بسيارته ، ويستخدم الأساليب التكنولوجية الحديثة فى عمليات الحصاد وغيرها من العمليات الزراعية . أى أنه لم يعد العمل الزراعى يمثل نفس المكانة التى احتلها خلال فترات سابقة . وجاء التغير فى جانب كبير منه نتيجة للمشاكل المرتبطة بظروف العمل الزراعى وأوضاعة الراهنة فى القرية المصرية و**إلى** انتشار التعليم بالإضافة **إلى** عامل الهجرة الخارجية . **ومنذ عام ١٩٥٢ وحتى الآن** حدثت العديد من التغيرات فى الوضع الاجتماعى والاقتصادى للمرأة ، و يوجد متغيرات هامة ينبغى أن تؤخذ فى الاعتبار وهى ، أن معظم ملامح التغير قد آثرت فى المرأة الحضرية أكثر من المرأة الريفية ونساء الطبقة العليا والوسطى أكثر من الطبقة الدنيا . ولذلك لفتت ظاهرة التغير الاجتماعى فى المجتمعات القروية اهتمام الباحثين ، فنجد بعضاً منهم يفردون دراسات كاملة على التغير الاجتماعى ، بينما يتناول البعض ظاهرة التغير تناولاً ضمنياً . ولقد أثير فى هذا المجال من الدراسات جدل كبير حول أسباب هذا التغير وطبيعته ، فبينما نجد غالبية الباحثين يرجعون التغير الحادث فى المجتمع القروى **إلى** الصلات الواسعة والعميقة والتى أصبحت تربط القرية بالمدينة ، أو بالمراكز الحضرية القريبة ، نجد البعض الاخر يرى أن عوامل التغير أنما هى عوامل داخلية أساساً وما العوامل الخارجية الا عوامل مساعدة أو معجلة .

Abstract:

The culture of the rural community is not isolated from the culture of the whole society, because it is part of it. Therefore, rural culture requires - in order for it to last and continue - continuous contact with the collection of ideas that are emanating from outside it; Because the life of the village - mental, religious and moral - is not perfect, but it is always incomplete so that if we look at the village culture as simultaneous patterns, we cannot understand it through what is going on inside the minds of the villagers themselves. Hence the village must be explored through the interaction between our society and city centers.The culture of the rural community has a tangible history that must be studied, and this history is not local but rather the history of a community. The culture of the village is one of its local manifestations. Therefore, when studying the village, we must rely on history, sources and documents that may reveal the developments or events that this village was exposed to. Which is an integral part of a large society, with its own history and distinctive direction. Results: It is noted that Egyptian society has witnessed major changes in recent

years, at the end of the twentieth century and the beginning of the twenty-first century. The Egyptian countryside was greatly and clearly affected by these changes, especially in the economic field, and in the value and family structure, in addition to changes in the material aspect of rural culture, after the Egyptian countryside witnessed clear technical changes that affected the nature of rural life. In the farmer's dwelling, agricultural work tools and agricultural mechanization, which led to saving a lot of the farmer's time and effort, so he now thinks about new things, is convinced of new ideas, and believes in new values that he was not familiar with. It is noted that the basic values are the ones around which the life of the traditional rural community revolves, and that deviating from them is considered a direct threat to the group's entity, and then this type is binding on all members of society. The basic values revolve around the land and the children. The land has a great value because it is the "source of life" and working on it is the first activity and the supreme general value. Therefore, the status of the family is measured by the amount of land it owns and the amount of work that is expended on it. As for the boys, they represent both productive capacity and social power. For this reason, the value of the “fertile” woman who gives birth to males is higher than that of females. In addition, the value of "religion" was the highest value in the characteristics of the wife with whom the head of the family was associated, as the adjective "religiosity and piety" was the first desirable characteristic, followed by "the origin". In modern society, recent societal changes have taken place that have led to a change in the view of the rural man to some extent about his connection to the land and made him care about educating his children. Value changes have also occurred that made him adopt the new methods and modern technological means. The rural man now carries a mobile phone with him and may go to the field Sometimes with his car, and uses modern technological methods in harvesting and other agricultural operations. That is, agricultural work no longer represents the same position it occupied during previous periods. The change came in large part as a result of the problems related to the conditions of agricultural work and the current conditions in the Egyptian village and to the spread of education in addition to the factor of external migration. Since 1952 until now, many changes

have taken place in the social and economic status of women, and there are important variables that should be taken into account, namely, that most of the features of change have affected urban women more than rural women, and women of the upper and middle class more than the lower class. Therefore, the phenomenon of social change in rural communities drew the attention of researchers. We find that some of them devote complete studies to social change, while some deal with the phenomenon of change implicitly. A great controversy has been raised in this field of studies about the causes and nature of this change. While we find that the majority of researchers attribute the change in the rural community to the wide and deep connections that have become linking the village with the city, or with nearby urban centers, we find others see that the factors of change are mainly internal factors, and that the external factors are only auxiliary or accelerating factors.

تمهيد

قامت القرية المصرية منذ فجر التاريخ وعلى مر العصور بإمداد المدينة بحاجتها الأساسية ، وتدعيم قوتها وبناء مشروعاتها دون أن تتلقى عوضاً عادلاً يحفظ لسكانها كرامة العيش ، فلقد نمت القرية المصرية على مر العصور نمواً عشوائياً دون أى توجيه أو تخطيط على الرغم من أن المجتمعات الريفية تشكل نسبة كبيرة تزيد عن نصف سكان جمهورية مصر العربية ، وقد ظلت تلك المجتمعات حقبة كبيرة من الزمن تعانى من مشكلات اجتماعية واقتصادية وعمرانية نظراً لتركيز الاهتمام وتوجيه الإستثمار للمدينة وإهمال القرية مما أدى **إلى** تراكم المشكلات بها وتفاقمها . كما تميزت القرية المصرية منذ القدم بأسلوب خاص فى الحياة والتكوين الاجتماعى وعلاقة الأفراد ببعضهم وكان نتيجة ذلك دائماً التعاون فى معظم أوجه الحياة وكانت القرية مجتمعاً زراعياً اقتصرت فيه الخدمات الأساسية والضرورية على النشاط الزراعى وقد كان تأثير المدينة على القرية ضعيف لعدم توافر وسائل المواصلات والإتصالات مما أدى **إلى** صعوبة الإتصال بينهم .

أشارت **"مريم مصطفى " إلى** أن أى تحليل سوسيولوجى فى الريف المصرى يرتكز فى المحل الأول على مرتكزات أساسية ،النسق الإيكولوجى النهرى ،والأرض ، والزراعة المصرية والفلاح المصرى. واستمرار الحضارة المصرية التى ظلت صامدة فى مواجهة الضغوط الداخلية والتهديدات الخارجية على مر السنين يرتبط بتلك المرتكزات و لذلك فإن تاريخ مصر الاجتماعى يرتبط **إلى** حد كبير بالريف المصرى . فظل الاقتصاد المصرى يعتمد فى المحل الأول على الزراعة ، الأمر الذى ترتب عليه خلق علاقة ثابتة بين الأرض والإنسان فرضت الاستقرار ، وانخلق

نموذج للحياة بما يستند إليه من علاقات اجتماعية وأنساق للقيم شكلت سلوك الإنسان المصرى بشكل معين ، كما ظل الإنتاج الزراعى مصدراً للقوة والاكتفاء الذاتى ومطمعاً للغزاه فى نفس الوقت . (١)

فثقافة المجتمع الريفى ليست بمعزل عن ثقافة المجتمع كله ، لأنها جزء منه ؛ ولذلك تتطلب الثقافة القروية – لكى تدوم وتستمر – إتصالاً مستمراً بمجموع الأفكار التى تبعث من خارجها ؛ لأن حياة القرية – العقلية والدينية والخلقية – ليست كاملة ، بل هى ناقصة دائماً حتى أننا إذا نظرنا **إلى** الثقافة القروية على أنها أنساق متزامنة فلا يمكن أن نفهما من خلال ما يجرى داخل أذهان القرويين أنفسهم . ومن ثم يجب بحث القرية من خلال التفاعل بين مجتمعنا ومراكز المدينة.

فثقافة المجتمع الريفى لها تاريخ ملموس يجب دراسته ، وهذا التاريخ ليس محلياً بل هو تاريخ مجتمع ، تكون ثقافة القرية إحدى تجلياته المحلية ولذلك علينا – عند دراسة القرية – أن نعتمد على التاريخ والمصادر والوثائق التى قد تكشف عن التطورات أو الأحداث التى تعرضت لها هذه القرية ، التى هى جزء لا يتجزأ من مجتمع كبير ، له تاريخه واتجاهه المميز .

وترتكز دراستنا الحالية على القيم باعتبارها أحد جوانب الثقافة المعنوية . **ويرى " ميلتون روكيتش"** أنه إذا كانت القيم ثابتة تماماً فإن التغير الفردى والاجتماعى سوف يكون مستحيلاً ، وإذا كانت القيم غير ثابتة تماماً فسوف يستحيل التواصل بين الشخص والمجتمع الإنسانى فلابد أن يكون أى تصور للقيم قادراً على التصدى للخصائص الثابتة والمتغيرة للقيم . (٢)

ونظراً لأن **"القيم"** فى كل مجتمع تشكل نسقاً متماسكاً تحتل فيه كل قيمة أولوية خاصة بالقياس **إلى** القيم الأخرى ، فإن دراسة الثبات والتغير الذى يطرأ على هذا النسق يعين على فهم التغيرات التى طرات على الريف المصرى . وذلك يتطلب تحديد **نقطة البداية " zero point"** لمعرفة الثابت والمتغير فى الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية والثقافية بالريف المصرى وانعكاسات ذلك التغير على القيم الاجتماعية و الاقتصادية .

وأحاول أن أتناول بالدراسة والتحليل بداية ثورة يوليو ١٩٥٢ كنقطة انطلاق **" zero point"** لما لها من أثر بالغاً على الريف المصرى ارتبط بمجموعة من القوى السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية السائدة فى تلك الفترة ، فنتج عن الثورة تغيرات

---

(١) مريم أحمد مصطفى ، التحليل السوسيولوجى لتاريخ مصر ، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية ،٢٠٠٢،ص١٠٠.

(٢) محمد عباس إبراهيم ، سلوى عبد القادر ، الأنثربولوجيا والقيم ، الأسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ٢٠١٣، ص ٥٦-٥٧.

فى الفكر والقوانين . ونخص هنا بالدراسة التغيرات القيمية من الناحية الاجتماعية و الاقتصادية ومدى تأثيرها على المرأة الريفية ، وتغير أدوارها التنموية .

مع التركيز على **مرحلة الانفتاح الاقتصادى** ؛حيث تعتبر الجسر الذى عبرت عليه مصر من فلسفة الاقتصاد المركزى القائم على إبراز دور الدولة فى النشاط الاقتصادى والقطاع العام **إلى** فلسفة الاقتصاد الحر واليات السوق واطلاق العنان للقطاع الخاص من خلال قوانين الاستثمار المختلفة وتعديلاته وكذلك حرية الاستيراد والتجارة ، وكذلك كان الانفتاح أيضاً بمثابة أداة لتطوير وتحديث البنية الاقتصادية فى مصر لتعتمد على نفسها وعلى قدرتها دون أن تعيش عالة على غيرها أو تبيع إرادتها أو قرارها لمن حاولوا شرائها . و أحدثت هذه السياسة تغيرات جذرية فى بنية المجتمع المصرى اقتصادياً وكانت لها انعكاساتها على المستوى الاجتماعى والسياسى ولم يكن تبنى هذه السياسة وليد المصادفة بل جاء نتيجة لظروف وقوى ضاغطة محلياً وإقليمياً وعالمياً فقد كانت هناك حملة شعواء بدأت تظهر قبل حرب أكتوبر وظلت تقوى على مر الأيام ضد تجربة السياسة الاقتصادية لمصر خلال عقد الستينات ، وأهم التغيرات التى طرأت على الاقتصاد المصرى بفعل سياسة الانفتاح الاقتصادى انحياز نمط التنمية للقطاعات غير الإنتاجية – هيمنة الاستثمار الأجنبى على الأنشطة الاقتصادية – الاعتماد على المساعدات والقروض الخارجية – التوسع فى الاستيراد – تعاظم دور البنوك والشركات متعددة الجنسية .

ويلاحظ وجود العديد من التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية والثقافية فى بنيان المجتمع الريفى وفى القرية المصرية ويرجع ذلك للعديد من الاسباب وتختلف حسب ظروف المجتمع و خصائصه و أيضاً الفترة الزمنية للتغير، حدثت تغيرات سلبية غير مقصودة فى القيم نتيجة خلل فى خطط وبرامج التنمية فى **فترة السبعينيات**، مثال ذلك ما حدث من تجريف القرويين للأراضى الزراعية، فى غياب وضعف آليات الضبط الاجتماعى وأنعدام الرقابة . كما أنه فى أواخر القرن العشرين ظهرت الهجرة المستمرة من سكان القرى **إلى** الدول النفطية سعياً وراء تحقيق دخل أكبر ، حيث اتسم سلوكهم بالمظهر الاستهلاكى الكبير ويذكر أن جزء من مدخراتهم يتجه فى المقام الأول نحو الاستثمار فى الإسكان . بالإضافة **إلى** تحسن وسائل المواصلات . كما أن الإعلام له دور هنا حيث أسهم فى إيجاد أرتباط أوثق بين القرية والمدينة . وأختلفت العزلة التقليدية التى حجبت القرية عن التفاعل الحيوى مع غيرها . ولكن **تحولت القرية من منتجة إلى مستهلكة** ، حيث يرجع السبب الرئيسى **إلى** ، **زيادة الاستيرد** ،و**ارتفاع** أسعار**المنتجات الغذائية بصورة مطردة** ، و قلة المعروض من إنتاج القرى فى المدينة .

وعند النظر **إلى** أحداث التاريخ وما أصابها من تغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية أثرت على المجتمع المصرى عامة والريف المصرى خاصة ، يمكننا اختيار أربعة مراحل آثرت كثيرا على القيم الريفية عامة وأدوارالمرأة الريفية خاصة،

وهى تستوجب الدراسة والتحليل السوسيولوجى وهى، **المرحلة الأولى**: وهى مرحلة قيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢ وما أحدثته قوانين الإصلاح الزراعى من تغيرات على الريف المصرى و امتد هذا التأثير على المرأة . **المرحلة الثانية**: مرحلة الانفتاح الاقتصادى والتى أشرت **إلى** أهم ما أحدثته من تغير فى الفقرة السابقة ، ثم **المرحلة الثالثة:** وهى تولى الرئيس مبارك الحكم وتبنيه لسياسة الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى وظهور سياسة الخصخصة والعولمة ، **المرحلة الرابعة**: وهى نهاية حكم مبارك وقيام ثورة ٢٥يناير ٢٠١١ وما تابعها من تغيرات على كافة المستويات والمجالات...وحتى الآن . وهذا ما سيتم عرضه بالتفصيل ..

القيم المتغيرة فى الريف المصرى:

تميزت الحضارة المصرية بالاستمرارية عبر فترات زمنية طويلة وعلى خلاف الحضارات الأخرى التى تميزت بالانفصال عن مراحلها . فإن تاريخ الحضارة المصرية يعبر عن صور الالتحام المستمر بين المراحل المختلفة فى إطار موحد بغض النظر عما فى هذا الإطار من ثغرات أو اختلالات أثرت على القوة الذاتية للمجتمع المصرى فى مواجهة الضغوط الداخلية والتهديدات الخارجية . وهذا يعنى أن مصر تعرضت لتغيرات عديدة واضحة وعانت من مظاهر الفوضى والاضطراب والثورة الاجتماعية والغزو الخارجى والثورات الذاتية الا أن هذا كله . لم يغير من وجه الحياة فى المجتمع المصرى بصورة جذرية . وكل نظام قيمى فى المجتمع المصرى نشأ نتيجة ظروف تاريخية معينة وكان تلبية لحاجات جماعية خلقتها تلك الظروف . وظهور نظام قيمى آخر معناه أن الظروف التاريخية التى أوجدته قد تغيرت وخلقت احتياجات جديدة أخرى تنشأ النظام التالى تلبية لها . وفى معظم الحالات يلفظ المجتمع النظام القيمى ويحل محلة نظام قيمى جديد .

كما أن التحولات الاقتصادية و الاجتماعية التى يشهدها أى مجتمع من المجتمعات الإنسانية يواكبها تحولات فى أنساق قيم المجتمع والتوجه القيمى للذات ، وذلك لأنه كلما تغيرت مكونات الواقع فيجب أن تتغير أنساق ومكونات القيم بشكل يدعم هذا الواقع المتغير ، ولكن أخطر ما حدث فى مصر هو أن التحولات الاقتصادية و الاجتماعية التى شهدتها منذ حقبة السبعينيات وخلال العقدين الآخرين قد صاحبها تشوهات فى انساق قيم المجتمع والتوجه القيمى للذات وتمثل بعض مظاهر تشوهات قيم الذات فى المجتمع فى ، سيادة القيم المادية – سيادة القيم الفردية – اعلاء المصلحة الخاصة على المصلحة العامة – غلبة قيم النفاق الاجتماعى على سلوك الذات -سيادة قيم السلبية واللامبالاه.

و طرأت تغيرات اقتصادية كبيرة على القرية المصرية فى الربع الاخير من القرن العشرين ، أثرت – وما تزال تؤثر – على أشكال الإنتاج فى القرية . وكان من أهم أسباب هذه التغيرات تغير السياسات الاقتصادية للدولة ، من سياسة الدولة الاشتركية فى الخمسينيات والستينيات **إلى** سياسة الدولة الراسمالية فى السبعينيات

والثمانينيات والتسعينيات وتطبيق سياسات الانفتاح الاقتصادى ، والخصخصة ، والإصلاح الاقتصادى ، ثم رفع يد الدولة عن الاقتصاد وإطلاق الحرية للقطاع الخاص ليمارس الأنشطة الاقتصادية المختلفة .

فمنذ عام ١٩٥٢ مرت السياسات الاقتصادية في مصر على الأقل بثلاث مراحل أساسية: المرحلة الأولى التي اعتمدت الدولة فيها على المركزية واقتصاد موجه نحو الداخل، والمرحلة الثانية ارتكزت على الانفتاح الاقتصادي المحدود، أمّا المرحلة الثالثة فقامت على التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي.([٣])

خلال السنوات الأولى من الحقبة الناصرية (١٩٥٢ - ١٩٥٧) ارتفعت معدلات المساواة الاجتماعية ، وانخفضت حدّة الفقر الريفي نتيجة لقوانين الإصلاح الزراعي . لكن المكتسبات التي حققها الفلاحون بدأت تتقلص نتيجة سياسات السادات ومبارك المعادية للفلاحين .على سبيل المثال، أصدر السادات القرار الرقم (٦٩) لسنة ١٩٧٤ برفع الحراسة عن الأراضي الزراعية التي صادرتها هيئة الإصلاح الزراعي من الإقطاعيين وسلّمتها **إلى** الفلاحين لزراعتها عبر عقود إيجار، الأمر الذي أدى **إلى** فقد مئات الفلاحين للأراضي التي كانوا يزرعونها .أما في عصر مبارك، فقد اتُخذت سلسلة من الإجراءات أدت **إلى** تصفية المكتسبات التي حققها الفلاحون خلال الفترة الناصرية، مثل إلغاء الدعم على الاسمدة الزراعية، وتحرير أسواق التقاوي والمبيدات الزراعية، وخصخصة أراضي الشركات الزراعية التابعة للدولة أيضاً . وكانت خاتمة الإجراءات تعديل العلاقة .الإيجارية بين المالك والمستأجر، وقد عرف بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢. ([٤])

وترى **"مريم مصطفى "** يتطلب التحليل السوسيولوجى المتعمق للتغيرات التى يمر بها الريف المصرى فى الوقت الراهن عودة للتاريخ ووقائعة،حيث تسهم فى دينامية المجتمع من خلال رؤية للماضى والحاضر والمستقبل باعتبارهم يقعون جميعاً على متصل واحد ، وتؤكد على فكرة الاتصال والانفصال المتلاحمين،لأن كل حدث تاريخى محورى ينبع من متغيرات شديدة التعقيد ذات أبعاد متعددة اجتماعية واقتصادية وسياسية وربما عقائدية أيضاً. و تختلف مداخل علماء الاجتماع فى التحليل السوسيولوجى للتغييرات التى طرأت على الريف المصرى خلال المراحل التاريخية المختلفة ، وترى أن ملكية الأرض الزراعية وتطور نظام الملكية وانعكاساته على التركيب الطبقى والقوى الاجتماعية ، بل وعلى البناء الاجتماعى

([3]) Nadian ramsis farah , Egypt,s political economy power relation indevelopment , cairo American university , cairo , 2009 , p 30 .

([٤]) صقر النور ، الفلاحون والثورة فى مصر فاعلون منسيون ، كلية الزراعة ، جامعة جنوب الوادى ، قنا ، ٢٠١٤ ، ص ٣٠.

والاقتصادى والسياسى كان لها دوراً بارزاً فى التحولات التى مر بها الريف فى مصر .([٥])

وفيما يلى نعرض لتلك التغيرات وتأثيراتها المختلفة على نسق القيم الاجتماعية و الاقتصادية السائدة بالريف المصرى :

أولاً : الانعكاسات المجتمعية لثورة ٢٣يوليو ١٩٥٢ على الريف المصرى"عهد عبد الناصر":

وعند تناولنا لأهم التغيرات القيمية فى تلك المرحلة التاريخية ؛ فإنه يجب أن نتناول وضع القرية المصرية فى تلك المرحلة التاريخية الهامة لمجتمعنا . وفى هذا الصدد ، أشير **إلى** قضية الجزء والكل ، فالمجتمع المحلى الريفى هو جزء من المجتمع القومى ، لذلك فأن تحليل التغير فيه ينبغى أن يتم فى إطار منظور عام لتغير المجتمع ككل ، حيث لا يمكن دراسة الجزء إلا فى ضوء الكل . كذلك فإن تنمية المجتمعات المحلية تعكس التنمية على المستوى المجتمعى . ([٦])

وقبل عام ١٩٥٢ مثل كبار الملاك "المالكون لأكثر من ٢٠٠ فدان أقل من ١,٠ % من إجمالى عدد ملاك الأرض بينما زاد عدد الأسر المعدمة بنسبة كبيرة . فقد كان نظام الملكية فى مصر نموذجاً لسوء توزيع الأرض . وأدى المركز الاحتكارى الذى الذى تمتع به كبار الملاك فى ملكية الأرض والسيطرة على الموارد المالية **إلى** فرض ريع باهظ للأرض تكبده صغار الفلاحين وأدى ذلك **إلى** أخذ ما يقرب من ٧٥% من صافى إيراد الفدان تاركاً النذر اليسير للمستأجر أو المشارك فى المحصول. وبذلك انتشرت الملكية العائلية حيث كان من المربح أن يؤجر أرضه للفلاح – المستأجر – بدلاً من أن يقوم هو بزراعتها كما أن صغار الفلاحين – الذين كانوا يشكلون الأغلبية الساحقة من المزارعين فى مصر – خارج نطاق خدمات سوق الأئتمان الحديث. ولهذا اضطروا **إلى** الأفتراض من المرابين فى القرى بأسعار فائدة غالباً ما كانت تفوق معدل ١٠٠% فى السنة وهذا ما شكل عبئاً ثقيلاً على الدخل الهذيل لهؤلاء الفلاحين الصغار الأمر الذى أدى فى النهاية **إلى** إفلاس الكثير منهم وبيعهم لأراضيهم .([٧])

أن ثورة ١٩٥٢ قد احدثت تغيرات جذرية شملت واقع الحياة الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية فى مصر تمكن المجتمع من استغلال طاقاته المادية والبشرية، وكانت هذه التغيرات تكمن فى تغير العلاقات المادية أو علاقات القوى فى المجتمع

([٥]) مريم مصطفى ،دراسة فى التحليل السوسيولوجى لتاريخ مصر الاجتماعى ، مرجع سابق ، ص ص ١٣٢، ١١٩.

([٦]) المرجع سابق ، ص ١٢٠.

([٧]) خيرى أبو العزايم فرجانى ، ملامح تطور الاقتصاد المصرى فى ظل التحولات السياسية والاقتصادية ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٤٥.

بتوجيه الضربات لرأس المال وتحطيم أغلال التبعية ويمكن الشعب من السيطرة على أدوات الإنتاج .[٨] إلا أن الثورة منذ بداية قيامها لم يكن لديها أى تخطيط لأجراء تغيرات اقتصادية معينة ، وجاءت كافة التغييرات الاقتصادية و الاجتماعية مصاحبة للتغيير الأساسى المستهدف وهو التغيير السياسى . (٩)

وبداية ذلك تكون بنتائج تطبيق قوانين الإصلاح الزراعى ، حيث أدى تطبيق القانون الأول والثانى من تلك القوانين عام ١٩٥٢ ، ١٩٦١ **إلى** أعادة توزيع حوالى مليون فدان لصالح صغار الفلاحين مما أدى **إلى** توسيع قاعدة الملكية الصغيرة واحداث تحسين هام فى الاحوال الاجتماعية والمعيشية لحوالى ٣٤٢ ألف أسرة من سكان الريف . ولقد اعطت الأولوية فى توزيع الأرض للمستأجرين السابقين للأرض والعمال الزراعين الدائمين والفلاحين الذين يعولون أسر كبيرة الحجم وأخيراً الأفقر من بين سكان القرية التى تقع فى زمامها الأرض . وعلى الرغم من أن الأراضى المستصلحة فى الفترة ١٩٦٠ -١٩٧٠ تقدر بنحو ٨٦٠ ألف فدان تقريباً فضلاً عن تحويل ما يقرب من نصف مليون فدان من رى الحياض **إلى** الرى الدائم نتيجة لبناء السد الع**إلى** . إلا أننا يجب أن نأخذ فى الاعتبار أن الأراضى الجديدة لاتعد إضافة تذكر **إلى** المساحة المنزرعة أذا ستنفذ من خلال الزحف العمرانى خلال العشرين سنة الأخيرة (١٩٦٠- ١٩٨٠) نحو ٦٤٠ فدان . (١٠)

صدر قانون الإصلاح الزراعى الأول فى سبتمبر ١٩٥٢ الذى يعد نقطة البداية فى سلسلة التحولات التى طرأت على عناصر هيكل الزراعة المصرية حيث نص على أن يكون الحد الأقصى لملكية الأرض الزراعية " ٢٠٠ فدان " للفرد الواحد بالإضافة **إلى** مائة فدان آخرى لأبناء القصر بحيث لا يزيد عن ٣٠٠ فدان للأسرة الواحدة . و صدر قانون الإصلاح الزراعى الثانى فى عام ١٩٦١ الذى نص على تخفيض الحد الأقصى لملكية الأرض الزراعية للفرد الواحد **إلى** ١٠٠ فدان . وقد صدر هذا القانون نتيجة تبلور الأفكار الأشتراكية والرغبة فى تقليل الفوارق بين الطبقات من خلال توسيع قاعدة الملاك وتحويل أكبر قدر ممكن من المستأجرين **إلى** ملاك . وصدر قانون الإصلاح الزراعى الثالث فى عام ١٩٦٩ والذى أنقص الحد الأقصى لملكية الأرض الزراعية مرة آخرى **إلى** ٥٠ فدان للفرد ، ١٠٠ فدان للأسرة

---

(٨) هدى كامل الشيخ ، اليات تشكيل القيم فى المجتمع المصرى ، رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، جامعة حلوان ، ٢٠٠٥ ص ١٠٢.

(٩) مريم احمد مصطفى ،دراسة فى التحليل السوسيولوجى لتاريخ مصر الاجتماعى ، مرجع سابق ، ص ١٥٧.

(١٠) فايزة عبد المنعم ، الوضع الإجتماعى للمرأة الريفية فى مستويات إجتماعية مغايرة (دراسة ميدانية فى قرية مصرية) رسالة ماجستير ، كلية الأداب ، جامعة عين شمس ، قسم الإجتماع ، ١٩٨٥ ، ص ٩٦ .

. ومن ثم استطاع الإصلاح الزراعى أن يعيد توزيع الدخل بين الفلاحين العاملين فى الأرض وبين الملاك الغائبين عن الأرض وهو ما يتمشى مع العدالة الاجتماعية ويقرب بين الطبقات الاجتماعية . ([١١])

ساعد قانون الإصلاح الزراعى على تحسين أوضاع الفلاح المصرى بعد الثورة مقارنة بأحواله قبل الثورة ، خاصة فى ضوء ظروف الفقر واللامساواة ، كما أدى تطبيق القانون **إلى** تطوير علاقات اجتماعية واقتصادية جديدة فى الريف المصرى . وعبرت تجربة التنمية الريفية فى عهد الثورة عن مركزية الدولة وسيطرتها على قطاع الزراعة ، فقد تدخلت الدولة تدخلاً مباشراً وشاملاً فى عملية تنظيم الإنتاج الزراعى واستخدمت التنظيمات البيروقراطية فى تنفيذ برامجها على المستوى المحلى ، متمثلة فى الجمعيات التعاونية وبنوك التسليف الأمر الذى جعل من وسائل التغيير أداة للسيطرة والتحكم لم ينجم عنها سوى تراكم المشاكل والمعوقات . وأدى تطبيق قانون الإصلاح الزراعى **إلى** إعادة توزيع ما يقرب من مليون فدان مما أدى **إلى** توسيع قاعدة الملكية الصغيرة . وعلى الرغم من النتائج الايجابية لتطبيق قانون الإصلاح الزراعى ، إلا أن التطبيق لم يخلو من سلبيات مازالت تعانى منها الغالبية العظمى من صغار الفلاحين فى القرية المصرية . فعلى الرغم من تحرير الفلاح من سيطرة الاقطاع ، إلا أن توزيع الأرض على الفلاحين فى شكل حيازات قزمية قد أثرت سلبياً على انتاجية العمل والأرض كما أنها فرضت قيوداً من نوع جديد على صغار الفلاحين . كما أن تطبيق القانون لم يمتد ليشمل عمال الزراعة وعمال التراحيل الذين لم يستفيدوا من توزيع الأراضى .([١٢])

وكان لمجانية التعليم أثرها فى أقبال كثير من الأسر الفقيرة على تعليم أبنائها وخاصة أن التعليم الأبتدائى "الزامى" وكذلك اعلنت الدولة مجانية التعليم فى الجامعات عام ١٩٦٢ مما كان له أثره أيضاً فى اشتداد أقبال الشباب من الجنسين على التعليم الجامعى . وقد ازداد التوسع فى توظيف المرأة وبدأ نجم كثير من السيدات يتألق فى مجالات مختلفة عملية وأدبية وفنية. ([١٣])

وبعد هذا العرض الموجز لما حدث خلال فترة الخمسينيات والستينات من تغيرات اقتصادية واجتماعية انعكست على طبيعة الحياة الريفية وارتبطت بقوانين الإصلاح الزراعى وما تبعها من تنظيمات تعاونية هذا بالإضافة **إلى** خطة الدولة فى النهوض بالريف من خلال المدارس والمراكز الصحية و الاجتماعية وغيرها . فإنه يمكن القول من خلال مقاييس عدالة التوزيع أنه تحقق بالفعل مستوى من العدالة

([١١]) خيرى أبو العزايم فرجانى ، مرجع سابق ، ص ٩٩.

([١٢]) مريم احمد مصطفى ،دراسة فى التحليل السوسيولوجى لتاريخ مصر الاجتماعى ، مرجع سابق ، ص ص١٥٨،١٥٩ .

([١٣]) فايزة عبد المنعم ، مرجع سابق ، ص٩٥.

ساهمت فى توسيع نطاق ملكية الطبقة التى عانت خلال مراحل تاريخية متتالية وهى طبقة صغار الفلاحين . بالإضافة **إلى** مبدأ العدالة ، فإن مبدأ الحرية قد تحقق لدى الفلاح المصرى الذى شعر بالفعل بمناخ الحرية الذى افتقده لفترات طويلة . إلا أن ثغرات ومعوقات التطبيق انعكست بصورة واضحة على مستويات الأداء الامر الذى فرض قيوداً على الفلاح ولكن من نوع جديد ، شعر الفلاح بها فى أواخر الستينات وتدعمت مع بداية السبعينات.([١٤]) والملاحظة الجديرة بالذكر أن الريف المصرى بدأ يشعر خلال الستينات بتحسن نسبى ، خاصة أن قطاع كبير من الفلاحين بدأ يشعر بتحسن الأحوال المعيشية .

و جاء فى برنامج العمل الوطنى فى يوليو سنة ١٩٧١ أن **" أسلوب الحياة اليومية لفلاحينا الذين يكونون غالبية الشعب لم يلحقة تغير فى وسائل وأسلوب الإنتاج ، والسكن والغذاء والصحة وتحصيل العلوم ."** وهذه العبارة توحى أنه بعد ما يقرب من العشرين عاماً من **"الثورة "** وما أحدثته من برامج وسياسات سواء في مجال الإصلاح الزراعى أو التنظيم الزراعى **"التعاونيات "** والتسويق فإن تغيراً جذرياً لم يحدث سواء فى التنظيم الاجتماعى للأنتاج الزراعى أو العلاقات الزراعية . [١٥] ولكن ظل الإنتاج الزراعى يلعب الدور الاساسى فى النمو الاقتصادى بوصفة المصدر الاساسى للتمويل . هذا فى الوقت ... الذى كانت فيه الخدمات المقدمة من الحكومة للفلاحين لاتزال محدودة **إلى** حد بعيدة ويشهد على ذلك ما جاء ببرنامج العمل الوطنى وثبات معدل الأمية .

وقد كان لذلك كله تأثيراً بالغاً على القيم فى المجتمع المصرى. فمع قيام الثورة تبدلت الأوضاع من قيم الذل والخضوع وحلت محلها قيم تؤكد الكرامة والتحرر ، كما أدت سلسلة الصراعات المريرة التى خاضها المجتمع المصرى مع الاستعمار والقوى الاجنبية **إلى** خلق قيم جماعية قوية وقيم تتعلق بالبذل والعطاء من أجل الآخرين كما أدى التوجه **إلى** المعسكر الاشتراكى فى بداية الستنيات وتبنى مفاهيمة التى تعادى الملكية الخاصة وتدعو **إلى** سيطرة الدولة على الأعمال وضمان فرص العمل لكل فرد **إلى** تعظيم شعور الفرد بحقة فى الحصول على فرصة العمل وأن الدولة مسئولة عن رعايتها . ([١٦])

وفى حين شكلت ملكية الأرض الزراعية أحد القيم الأساسية فى المجتمع المصرى ، حيث أن الأرض بالنسبة لمن يملكها مصدر " الأمن والاستقرار " ، ولكن مع تطور المجتمع المصرى بدأت الأرض تفقد قيمتها فى سبيل قيمة أفضل . فيلجأ

([١٤]) مريم احمد مصطفى ،دراسة فى التحليل السوسيولوجى لتاريخ مصر الاجتماعى ، مرجع سابق ، ص١٦٠

([١٥]) فايزة عبد المنعم ، مرجع سابق ، ص ٩٦ .

([١٦]) هدى كامل الشيخ ، مرجع سابق ، ص ٦٣.

الفلاح أو الفرد **إلى** بيع أجزاء من أراضيهم للنهوض بنفقات تعليم أبنائهم وهم بهذا يعتقدون أن بيع أجزاء من أراضيهم ليس من نفس مرتبة "قيم التعليم" ، وبذلك شكل التعليم أحد القيم الأساسية التى كانت تسيطر على المجتمع المصرى قبل ثورة ١٩٥٢ يوليو . ([١٧]) وطرأ تطور كبير على الوضع التعليمى للمرأة وذلك بسبب قرارات الثورة بشأن مجانية التعليم وتكافؤ الفرص بين البنين والبنات وقد تزايد اعداد المتعلمات وخاصة فى المرحلة الأعدادية والثانوية ، كما أتسع نظام التعليم الجامعى للفتاة فى هذه الفترة وهذا يرجع **إلى** سياسة الدولة وتشجعيها للتعليم الجامعى للفتاة ، وما قامت به من فتح جامعات جديدة .([١٨])

ومع تحول المجتمع المصرى من مجتمع زراعى **إلى** مجتمع صناعى وبداية الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٠-١٩٦٥) وبرنامج السنوات السبع للتصنيع تغيرت علاقات الإنتاج بدلاً من الاستغلال القائم على علاقة من يملك ومن لا يملك **إلى** علاقة مشاركة للعمال فى إدارة المؤسسات الصناعية والاشتراك فى الربح وكان من نتاج ذلك أن وصل معدل النمو الصناعى **إلى** معدلات لم تصل إليها حتى الآن وبدأت تظهر على السطح قيم " العمل الحق – العمل واجب – العمل حياة" ([١٩])

وتعتبر ثورة ١٩٥٢ من معالم التغير الجذرى فى مقاوماتنا وفى قيمنا فى الوطن العربى ، وأهم معالم التغيير منذ أن اندلعت تلك الثورة ما يلى .([٢٠])

١- القيم المتصلة بكيان الأمة العربية ورسالتها فى الداخل وهذه تبلورت فى مفهوم القومية العربية والتحرر والوحدة العربية .

٢- القيم المتصلة بمكانة الوطن العربى فى العالم وتبلورت فى مفهوم الحياد الايجابى وعدم الآنحياز والتعايش السلمى .

٣- القيم المتصلة بالأوضاع الداخلية والعلاقات الاجتماعية وتبلورت فى الإشتراكية الديموقراطية التعاونية وفى القضاء على الأقطاع والأحتكار وكافة أنماط الاستقلال وفى تحقيق العدالة الاجتماعية على أساس العمل الإيجابى المثمر.

٤- القيم المتصلة بالعلاقة بين الجنسين فقد اسفرت عن إعطاء المرأة حقوقها السياسية واتاحة الفرصة أمامها للعمل والنمو وخدمة المجتمع مثلها مثل الرجل سواء بسواء .

([١٧]) محمد عاطف غيث ، القرية المتغيرة ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٤ ، ص١٢٥.

([١٨]) اميرة هاشم ، صراع الأدوار التى تؤديها المرأة الريفية فى بعض العمليات الاجتماعية بإحدى القرى بمحافظة الدقهلية ، رسالة ماجستير ، جامعة المنصورة ، كلية الزراعة ، ٢٠٠٠ ، ص ٢١-٢٢.

([١٩]) أحمد أنور ، الانفتاح وتغير القيم فى مصر ، ، القاهرة ، مصر العربية للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٠، ص ٥٩ .

([٢٠]) هدى كامل الشيخ ، مرجع سابق ، ص ٦٠.

ومن **أهم المشاكل** التى واجهت التخطيط القومى الشامل فى تلك المرحلة **(١٩٥٢-١٩٧٠)** والتى كانت تهدف **إلى** تحقيق النمو السريع والمتوازن للاقتصاد القومى ورفع مستوى المعيشة وتقليل التفاوت فى الثروات والدخول وتوفر فرص العمل للمواطنين لبناء مجتمع تسودة الكفاية والعدالة ؛ تزايد الاستهلاك بمعدلات مرتفعة ، فضلاً عن ارتفاع معدل تزايد السكان ، العجز المتزايد فى ميزان المدفوعات وعدم كفاية المدخرات لتمويل الاستثمارات الأخرى بالإضافة **إلى** قصور فى التخطيط الاقتصادى وغياب معظم الشروط الضرورية لنجاح التخطيط ، لعل أهمها غياب مفهوم الشمول ، وسيطرة النظرة الجزئية وعدم توافر الوعى الجماهيرى بماهية التخطيط فى حل المشاكل . ([٢١])

ثانياً: الانعكاسات الاجتماعية و الاقتصادية لسياسة الانفتاح الاقتصادى على الريف المصرى" عهد السادات "

شهدت مصر فى بداية السبعينيات سياسة اقتصادية جديدة هى سياسة الانفتاح الاقتصادى وقد احدثت هذه السياسة تغيرات جذرية فى بنية المجتمع المصرى اقتصادياً وكانت لها انعكاساتها على المستوى الاجتماعى والسياسى ولم يكن تبنى هذه السياسة وليد المصادفة بل جاء نتيجة لظروف وقوى ضاغطة محلياً واقليمياً وعالمياً فقد كانت هناك حملة بدأت تظهر قبل حرب أكتوبر وظلت تقوى على مر الأيام ضد تجربة السياسة الاقتصادية لمصر خلال عقد الستينات ، وأهم التغيرات التى طرأت على الاقتصاد المصرى بفعل سياسة الانفتاح الاقتصادى انحياز نمط التنمية للقطاعات غير الإنتاجية – هيمنة الاستثمار الأجنبى على الأنشطة الاقتصادية – الاعتماد على المساعدات والقروض الخارجية – التوسع فى الاستيراد – تعاظم دور البنوك والشركات متعددة الجنسية . ([٢٢])

وكثر الحوار والجدل حول التغيرات البنيوية فى الاقتصاد المصرى مع **بداية السبعينيات** من هذا القرن ، والسبب فى الحوار الدائر يكمن فى سرعة التحولات التى طرأت على سياسة مصر الاقتصادية والسياسية منذ نهاية الستينيات ، وأخذ الحكومة المصرية **بسياسة الانفتاح الاقتصادى** وقد ظهرت الآراء من الاتجاهات بين مؤيد ومعارض لهذه السياسة ، فهناك من يرى بأن المجتمع المصرى وما فيه من مشكلات اقتصادية أهمها عجز ميزان المدفوعات ، هو نتاج لانتهاج سياسة الانغلاق التى سادت فترة الستينيات ، ومن ثم فالحل الأمثل لتحسين ميزان المدفوعات والوصول **إلى** تنمية حقيقية ، هو ضرورة الأخذ بسياسة الاقتصاد الحر والانفتاح على الغرب ، بينما **يقف آخر معارضاً** تماماً ومستنداً **إلى** مقولة آخرى مخالفة للأولى ، تتمثل فى أن انتهاج سياسة قائمة على الحرية الاقتصادية لن يؤدى بالمجتمع **إلى** النمو – أى رفع

([٢١]) خيرى أبو العزايم فرجانى ، مرجع سابق ، ص١٠٠ .
([٢٢]) هدى كامل الشيخ ، مرجع سابق ، ص ٩٣.

معدلات التراكم الاستثمارى بالداخل ، بل أنها سوف تؤدى **إلى** تراكم التخلف لصالح الدول الراسمالية ذات المصلحة فى الضغط الاقتصادى الذى تمارسة فى مجتمعات العالم الثالث ، الأخذة بسياسة الاقتصاد الحر . أو بالأحرى فإن سياسة الانفتاح سوف تؤدى **إلى** تبعية المجتمع المتخلف ، وإدماج إنتاجه واقتصاده فى النسق العالمى ، وفى هذا النطاق سوف يعبأ فائض الإنتاج لصالح الدولة المتقدمة بواسطة القوى المسيطرة فى المجتمع المتخلف . ([٢٣])

كما تعتبر مرحلة الانفتاح الجسر الذى عبرت عليه مصر من فلسفة الاقتصاد المركزى القائم على إبراز دور الدولة فى النشاط الاقتصادى والقطاع العام **إلى** فلسفة الاقتصاد الحر واليات السوق واطلاق العنان للقطاع الخاص من خلال قوانين الاستثمار المختلفة وتعديلاته وكذلك حرية الاستيراد والتجارة ، وكذلك كان الانفتاح أيضاً بمثابة أداة لتطوير وتحديث البنية الاقتصادية فى مصر لتعتمد على نفسها وعلى قدرتها دون أن تعيش عالة على غيرها أو تبيع إرادتها أو قرارها لمن حاولوا شرائها . ([٢٤])

كما أدت سياسة الانفتاح **إلى** التراكم الرأسمالى فى المزارع الراسمالية الكبيرة والمتوسطة وقد تزايد تركيز ملكية الأرض الزراعية في أيدى كبار الملاك وفى مقابل الزيادة فى طبقة فقراء الفلاحين الذين يتحولون تدريجياً **إلى** عمال زراعة كما حدث تشوه فى هيكل العمالة فى الريف حيث أن ٤٩,٩% من هيكل إجمالى قوة العمالة فى الريف تعمل فى الزراعة والباقون يعملون فى أنشطة غير إنتاجية (تجارة – حرف صناعات ريفية) . ([٢٥])

وكان من أبرز آثار الانفتاح الاقتصادى على واقع المجتمع المصرى تزايد التفاوت فى توزيع الدخل الفردى ، فقد أدى **إلى** ارتفاع الدخول فى قطاع التجارة بعد تحرير سعر الصرف وإطلاق حرية تحرير الأجور فى الشركات المشتركة **إلى** ازدواج هائل فى مستوى الدخول وزيادة كبيرة فى التفاوت الطبقى نتيجة التفاوت فى توزيع الدخل ، وبدأت تظهر العديد من الجوانب الاستثمارية السلبية ، وشاع التهرب الضريبى ومن أبرز الأمثلة على ما سبق هو انخفاض نصيب الأجور من الدخل القومى من نحو ٥٠% عام ١٩٧٠ **إلى** ٣٠% عام ١٩٧٩. و الاتجاه نحو الفردية وهذه من أهم الآثار التى نتجت عن تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى ومن أخطر ما

---

(4) علياء شكرى ، أحمد مجدى حجازى ، علم الاجتماع الريفى (دراسات نظرية وبحوث ميدانية)، القاهرة ، مطبعة العمرانية ، ٢٠٠٣ ، ص١٩٥ .

([٢٤]) ياسر سليمان عبد العليم عجيز ، التغيرات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى وأثرها على تغير القيم الاجتماعية والانتاجية،رسالة ماجستير،كلية الاداب،جامعة طنطا ، ٢٠٠٠ ، ص ١٠٥

([٢٥]) ياسر سليمان عبد العليم عجيز ، مرجع سابق ، ص١٠٣

تعرض له الكيان الاجتماعى فى المجتمع المصرى ولقد نجم عن هذا الأتجاه عجز المجتمع عن الحلول الجماعية للمشكلات مما أدى **إلى** زيادة إحساس الفرد بأنه لا يشكل جزء من كل مما يؤدى **إلى** إصابة الكيان الاجتماعى بالتفكك والضعف . ([٢٦])

ومنذ بداية السبعينيات وخاصة بعد التحول المفاجىء فى أسعار النفط ١٩٧٣ ، وجدت بعض الأقطار العربية المصدرة للنفط نفسها فى موقف مفاجىء نتيجة للزيادة الكبيرة فى رأس المال النقدى المتاح مما جعلها تبدأ فى وضع خطة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية أقل ما يمكن أن توصف بها أنها خطط طموحة . فعلى سبيل المثال فإن الخطة الخمسية (١٩٧٥-١٩٨٠) للمملكة العربية السعودية خصصت ما يزيد عن ٢٣ مليار دولار أمريكى للأستثمارات فى كل من الأمارات العربية والكويت ما يقدر بحوالى ١,٥مليار و ٣,٣ مليارات دولار أمريكى للأستثمار سنوياً على التو**إلى** . وبالطبع هذه الخطط تتطلب أعداد كبيرة من قوة العمل من مختلف التخصصات والمهارات وفى كل من قطاع بالإضافة **إلى** معدلات انتاجية قوة العمل فى كل من قطاعات النشاط الاقتصادى. ويقدر حجم القوى العاملة فى البلاد العربية خارج مواطنها الأصلية بنحو ١,٦ مليون عامل يتركزون فى الأقطار المصدرة للنفط ويكونون نحو ١٧% من مجموع القوى العاملة فيها. ([٢٧])

وبذلك شهد المجتمع المصرى فى المرحلة الأخيرة منذ بداية السبعينات من القرن الماضى – وبفعل عوامل كثيرة – **حركة الهجرة إلى** العديد من الدول سواء العربية أو الأجنبية . وشملت حركة الهجرة المجتمع المصرى كله بكل فئاته وطوائفه سواء فى الريف أو الحضر ، وبغض النظر فإن الملاحظ أن نسبة كبيرة من المهاجرين يقعون فى إطار المجتمع الريفى المصرى ويغلب على هؤلاء المهاجرين اندرجهم تحت فئة العمالة ، خاصة العمالة الزراعية وإن اتجاهاتهم فى الهجرة تكون نحو البلاد العربية خاصة النفطية سواء فى منطقة الخليج أو لبيا أو الأردن والعراق فى فترة ما قبل حرب الخليج (١٩٩٠ – ١٩٩١). ونظراً لأن هذه العمالة مهاجرة بحكم ضعف قدراتها وإمكانياتها التعليمية والمهنية نراهم فى الغالب من ذوى الأجور المنخفضة نسبياً فى هذه الدول ومن ثم لا يفكرون فى اصطحاب أسر هذه العمالة . وترتب على ذلك أن ترك المهاجر أبناءه فى رعاية الزوجة (رعاية كاملة) وفى بعض الحالات يعتمد على الأقارب من الأسرة الأبوية مثل العم أو الجد ... الخ . ([٢٨])

([٢٦]) المرجع سابق ، ص١٠٦

([٢٧]) السيد عبد العاطى السيد ، الهجرة النفطية وتغير قيم العمل ،الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٢ ، ص ٨٢.

([٢٨]) ناجى بدر إبراهيم ، أثر هجرة الرجال على ازدواجية دور المرأة الريفية (دراسة مقارنة بمحافظة البحيرة)، الانسانيات ، كلية الاداب بدمنهور ، العد العشرون ، ٢٠٠٤ ، ص ٢١٧ .

وفى الحقيقة الأسرة المصرية قبل ظهور نتاج حركة الهجرة والعمل فى المجتمعات النفطية كانت تعانى فى مجموعها من تدنى الوضع الاقتصادى العام وخاصة قلة الدخل وانخفاض مستوى المعيشة . ومن ناحية أخرى ، كانت الأسرة المصرية خاصة فى الفترة ما بين ١٩٥٢-١٩٧٠ تعانى من نفس العزلة التى يعانى منها المجتمع فى تلك الفترة منغلقاً على نفسة محدوداً فى تعاملاته مع المجتمع الخارجى – خاصة الغربى ، ونادراً ما كان المجتمع يخضع لعوامل التأثير التى تعتبر نتاج تفاعل المجتمعات الأخرى ، بمعنى أن الأسرة المصرية فى تلك الفترة لم تكن معرضة لعوامل إحداث التغير الاجتماعى سواء كانت داخلية أو خارجية سوى القدر البسيط فى التأثير الوارد لها عن طريق وسائل الإعلام ؛ إذ أن الاحتكاك المباشر مع الثقافات الأخرى – يكاد يكون معدوماً . ([٢٩])

ولذلك فإن دراسة الأوضاع المتغيرة فى القرية المصرية تقتضى رؤية دينامية تعبر عن تفاعل العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على بناء القرية . وتمثل **الهجرة على المستوى الداخلى والخارجى** عاملاً ونتيجة فى الوقت نفسة. وبداية كان إتجاه الهجرة السائد فى الستينيات مندفعاً نحو الداخل – أى من الريف **إلى** الحضر – كما ساعد الدافع الاقتصادى متمثلاً فى البحث عن عمل أو الرغبة فى تحسين فرص الحياة على دفع تيار الهجرة الداخلية . إلا أن فترة السبعينيات كشفت عن إتجاه متزايد نحو الهجرة الخارجية ، ارتبط بتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى وتدوير سوق العمالة الريفية المصرية . وظهر تيار الهجرة الخارجية **إلى** الدول العربية . وقد أشار المبحوثين فى هذه الدراسة **إلى** أن التأثيرات الايجابية . خاصة وأنه قد ترتب على الهجرة الخارجية فى الآونه الأخيرة نقص ملحوظ فى الأيدى العاملة أسفر عن ارتفاع واضح فى الأجور الزراعية فى القرية ، ومن ثم على تكاليف الإنتاج ، الأمر الذى أدى **إلى** وضوح الإهمال فى الزراعة . كما أسفر عن عودة **إلى** استغلال الأبناء فى الزراعة وحرمانهم من التعليم تحت وطأة ظروف نقص العمالة الزراعية المأجورة وارتفاع أجورها ومن ثم عادت النظرة **إلى** الأولاد كقوة انتاجية . ([٣٠])

([٢٩]) محمد بيومى ، القيم وموجهات السلوك الاجتماعى ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٣ ، ص ١٥.

)٢([مريم أحمد مصطفى ، قرية على طريق التنمية ، دراسات فى علم الاجتماع الريفى ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ب. س .، ص ٤٢٦-٤٣١ .

وللهجرة تأثيرها فى الريف المصرى ومنها : ([٣١])

- الهجرة أثرت على حجم العمالة الزراعية ، بسوق العمل فى القرية ، وبالتالى زاد الطلب عليها فأرتفعت أجورها.
- الهجرة ساعدت على إنتشار الأعمال الهامشية وصور المضاربة .
- ساعدت الهجرة على انتشار الأنماط الاستهلاكية .
- اسهمت الهجرة فى خلق مشكلات اجتماعية واقتصادية جديدة بالقرية المصرية .

ويرى **" السيد عبد العاطى "** أنه نتيجة للهجرة النفطية ، ظهرت أنماط استهلاكية جديدة تتصف بالمظهرية والأسراف : ذلك لأن دول المهجر وهى دول نفطية – فى الغالب تنفق أموالاً كاملة على مختلف أنواع الاستهلاك الترفى والمظهرى وفقاً لآخر ما تقدمه الدول المتقدمة من مستحدثات فى هذا المجال . ([٣٢])

بالنسبة **لقيم الأسرة** : فأدت الهجرة النفطية **إلى** زيادة الانفتاح على العالم الخارجى والتحرر من القيم التقليدية فيما يتعلق بقيم التعليم والاختيار الزواجى ومكانة المرأة أوخروجها للعمل .

ولهذا جعلت نتائج الهجرة الكثيرين من أبناء القرية يتأثرون بنسق القيم المتغير ، فأصبحت النظرة **إلى** الماديات وعلاقات المصلحة المادية هى الأساس فى التعامل بين الأشخاص والجماعات ، والأكثر من ذلك أن القيم الجديدة والمستحدثة قد جعلت بعض الأشخاص والجماعات ينضمون معاً ، ويشكلون فيما بينهم جماعات اجتماعية مرجعية عند الحاجة ، أو عند تحقيق هدف ما يتعلق بأن منهم . ولهذا يمكن القول أن المجتمع القروى الذى عاش لقرون طويلة مجتمعاً محلياً متماسكاً يدور حول ثقافته التقليدية وبنائه الاجتماعى ، أصبح الآن يعيش عدة ثقافات فرعية تحكمها أهداف خاصة وتطلعات وطموحات خاصة . ([٣٣])

وعندما بدأت فترة السبعينات بتوجهات تنموية مغايرة عكست طابع التحول **إلى** سياسة الانفتاح الاقتصادى ، و امتد تأثيرها **إلى** الريف المصرى وانعكست على برامج التغيير التنموى ، كما فرضت تغيرات كبرى فى مسار التحولات الاقتصادية و الاجتماعية فى القرية المصرية . ارتبطت التحولات بدعم أوضاع اللامساواة لا

([٣١]) عبد الباسط عبد المعطى ، القرية المصرية (دراسات فى علم الاجتماع الريفى)، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٩ . ، ص ص١٦٥ ، ١٧٠ .

([٣٢]) السيد عبد العاطى السيد ، الهجرة النفطية وتغير قيم العمل ، مرجع سابق ، ص ١٠٢ .

([٣٣]) محمد عباس إبراهيم ، التحديث والتغير فى المجتمع القروى ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ٢٠١١، ص ١٠٧ .

على المستوى الطبقى فى القرية المصرية فحسب ، بل على مستوى القرية والمدينة حيث بدأ التفاوت يزداد وضوحاً فى إطار برامج التغيير التنموى([٣٤])

وتزايدت التحولات الاقتصادية فى الريف المصرى وتسارعت فى السبعينيات وما تلاها ؛ فلم يعد الريف هو القرية كما كان بعد . أى تحولت قرى كثيرة **إلى** أشباه مدن دون أن تصبح مدناً بالمعنى التقليدى المعروف ، وتحولت قطاعات فى المدن **إلى** ريف فى بعض مظاهرها ، فى ظل تزايد الهجره من الريف **إلى** المدينة . وإن تناقضت هذه الهجرة تدريجياً فى السنوات الاخيرة . وانتهى الأمر بالقرية المنتجة **إلى** انتظار المعونة الامريكية ، كما تزايد الاتجاه **إلى** تريف المدينة وتمدين الريف منذ السبعينيات ، وحدثت اختلالات كشفت عنها صحافة ذلك الوقت مثل : سياسة الغذاء ، استغلال الأرض الزراعية ، التسعير ، تحول القرية من الإنتاج **إلى** الاستهلاك ، آثار سلبية للتركيب المحصولى للرقعة الغذائية ، ضياع خصوبة الأرض ، زحف المبانى على الأرض الزراعية ، هجرة العمالة وفقراء الفلاحين **إلى** المدن ، و**إلى** خارج البلاد . وصار الاقتصاد المصرى يعانى اختلالاً فى خريطة الدخل القومى ، سواء فى الريف أم المدينة .([٣٥])

كما برزت **المضاربة على الأرض الزراعية كنشاط للأسترزاق** ، صاحبة ارتفاع أسعارها **إلى** مستويات خيالية ، فأغرى كثيرين بالبيع وإذا أضفنا ما سبق كعدم ملاحقة جهود الاستصلاح البطيئة للاستقطاع المباشر للأرض الزراعية فى الاستخدمات والاغراض الحكومية والأهلية ، فأن معنى هذا استمرار الفقد فى الأصول الإنتاجية للقرية والذى ساهم فى عجز القرية المستمر عن الوفاء – رغم استهلاك كل الإنتاج داخل القرية – بحاجات السكان ، الذين تتزايد أعدادهم رغم تخلف ومحدودية الإنتاج الزراعى . وشهدت مؤسسات القرية تدهوراً مطرداً ، نتيجة لقصور فى مدخلاتها وانحسار بين فى الرقابة الجماهيرية والرسمية عليها والاعتداء على اختصاصاتها وأدوارها من قبل منظمات حكومية وغير حكومية شاركت فى بعض مؤسسات وهيئات أجنبية ليست بريئة تماماً. كما أن الاستثمار فى المجالات الزراعية قد اتجه نحو الأنشطة الأقرب لطبيعة النشاط الرأسمالى ، والتى تتميز بتوجه إنتاجها للسوق بدرجة أساسية (الخضر والفاكهة) بجانب الأنشطة التى تتميز

([٣٤]) مريم احمد مصطفى ، قرية على طريق التنمة ، دراسات فى علم الاجتماع الريفى ، مرجع سابق ، ص ٣٩١ .

([٣٥]) كمال التابعى ، علم الاجتماع الريفى ، القاهرة ، دار النصر للتوزيع والنشر ، ٢٠٠١ ، ص ٢٣٣- ٢٣٥ .

بسرعة دوران رأس المال مثل الأنشطة الداجنية والحيوانية والسمكية ، ولقد وصلت الاستثمارات فى هذا القطاع **إلى** مبالغ كبيرة.([٣٦])

ومن أهم **سمات النشاط الزراعى** فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى ؛ التوسع فى استخدام الأرض الزراعية فى أغراض المبانى وتجريف الأرض الزراعية (أى إزالة الطبقة العليا من الأرض لأستعمالها فى صناعة الطوب ، بعد أن اختفى الطمى الذى يجلبة النيل أثناء الفيضان). وتدهور إنتاجية الفدان وتأثر التربة بأرتفاع منسوب المياه الجوفية. وتدهور وضع الأساس المادى للخدمات اللازمة للنشاط الزراعى بالنسبة للترع . وزيادة استيراد المواد الغذائية وخاصة بالنسبة لمحصول القمح، وهذا ما يعنى بقاء تبعية الزراعة فى إطار السوق العالمى ، بمعنى البقاء فى نطاق الثمان الدولية السائدة فى السوق الرأسمالى بما يتضمنه من تقلبات ومعدلات تبادل لغير صالح الاقتصاد المصرى،حيث التضخم الاقتصادى وخاصة بالنسبة لسكان الريف من الفلاحين الصغار، وهم أقل استفادة من النفقات العامة من أوجه الدعم للسلع الرئيسية،وعلى الأخص المنتجين المباشرين فى الريف. ([٣٧])

ولذلك يمكن القول أن الانفتاح الاقتصادى تميز بتخلف فى الإنتاج ؛ بسبب تدهور حال الأرض الزراعية والمنتج والمباشر ، فقد انخفضت الإنتاجية فى غياب تنظيم زراعى وغياب تخطيط مركزى وتخلف فى مشروعات الصرف وربط المدخلات الزراعية بالتبعية الخارجية ، وصاحب ذلك عمليات التجريف للأرض الزراعية وزحف المبانى وتحويل الأراضى الجيدة **إلى** مشروعات استثمارية غير منتجة ، لصالح الوسطاء والفئات المتنامية القادمة من المدينة الصغرى (فى الداخل) والمشتركة مع الفئات القادمة من المدينة الكبرى أو المسيطرة (الراسمالية) وانخفضت – معدلات الاستصلاح فى الاراضى الجديدة .

ويلاحظ أن المجتمع المصرى شهد تغيرات كبيرة فى فترة الثمانينيات، وتأثر الريف المصرى بهذه التغيرات تأثراً كبيراً وواضحاً ، خاصة فى المجال الاقتصادى ، وفى البناء القيمى والأسرى ، بالإضافة **إلى** التغيرات فى الجانب المادى للثقافة الريفية ، بعد أن شهد الريف المصرى تغيرات تقنية واضحة ، أثرت على طابع الحياة الريفية وشمل تغير التقنيات تغير الادوات والاجهزة الكهربائية الموجودة فى مسكن الفلاح ، وأدوات العمل الزراعى والميكنة الزراعية ، مما أدى **إلى** توفير كثير من

([٣٦]) عبد الباسط عبد المعطى ، مستقبل القرية المصرية الأبعاد والتوجهات النظرية والمنهجية ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المجلد الاول ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٤ ، ص ١٥- ١٨ .

([٣٧]) علياء شكرى ، أحمد مجدى حجازى ، علم الاجتماع الريفى " دراسات نظرية وبحوث ميدانية ،مرجع سابق، ص٢٠٤ .

وقت الفلاح وجهده ، فأصبح يفكر الآن فى أشياء جديدة ، ويقتنع بأفكار جديدة ، ويؤمن بقيم جديدة لم يكن له عهد بها.

فيعد التغير الذى طرأ على المظهر الخارجى للمسكن مظهراً من مظاهر التغير الذى لحق بالثقافة المادية للقرية كما يعكس التغير الذى طرأ على الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية ومحاولات الإنسان المستمرة فى التكيف للتغيرات فى البيئة المحيطة . ([٣٨])

ومع التحولات الاقتصادية فى الريف المصرى فى **أواخر القرن الماضى تحولت كثير من القرى إلى مدن،** دون أن تكون مدناً بالمعنى المعروف ، وإن حاولت التشبه بها . فأصبحت القرية مستهلكة بعد أن كانت منتجة . وتوجه العاملون بالزراعة نحو الأنشطة الخدمية والهامشية مبتعدين عن الأنشطة الإنتاجية ، مما أدى **إلى** استيراد مصر لكثير من السلع والحاصلات لسد حاجة الاستهلاك مع زيادة السكان وقلة الإنتاج . كما حدث خلل واضح فى هيكل الملكية الزراعية فبعد أن انحازت الدولة لصغار الملاك بقوانين الإصلاح الزراعى ، أصبح الآنحياز الآن واضحاً **إلى** كبار الملاك ، التى تدعمها العلاقات الراسمالية وقوانين العرض والطلب، وقدرتها على زراعة الخضر والفاكهة ، بدلاً من المحاصيل التقليدية المجهدة للتربة . ولم يجد العمال الزراعيون وعمال التراحيل – مع الغلاء الواضح – بدأ من العمل فى قطاعات أخرى غير القطاع الزراعى و أو السفر للخارج ، فاختل سوق العمل فى القرية ، وشهد السلم الاجتماعى فجوة واضحة بين أغنياء الفلاحين وفقرائهم .([٣٩])

بالإضافة **إلى إقامة مشروعات ومؤسسات الخدمات القروية** ، ساعدت على التغير الاجتماعى ، حيث أنشأت الحكومات العديد من مؤسسات الخدمات فى الريف ، **مثل المدارس ، والوحدات المجمعة والوحدات الاجتماعية القروية والوحدات الصحية الريفية ومراكز رعاية الأمومة والطفولة ، ومراكز تنظيم الأسرة وفصول محو الأمية ومشروعات الأسر المنتجة والرائدات الريفيات** ، وتساهم هذه المشروعات فى نشر الوعى – **إلى** درجة كبيرة – بين القرويين . فمشروع الأسر المنتجة يهدف **إلى** رفع المستوى الاقتصادى للأسرة الريفية بتوفير العمل للقادرين من أفراد الأسرة فى مجال الصناعات المنزلية ، التى تناسب طبيعة القرية وظروفها ، وطبق مشروع الأسر المنتجة فى ست وعشرون محافظة فى مصر ، وتمثل المرأة

([٣٨])مريم احمد مصطفى ، قرية على طريق التنمة ، دراسات فى علم الاجتماع الريفى ، مرجع سابق، ص ٤٤٧.

([٣٩]) غريب سيد أحمد ، علم الاجتماع الريفى ، الاسكندرية ، مطبعة البحيرة ، ١٩٩٨، ، ص٢٤٧.

٥٥% من أعضاء الأسر المنتجة ، ولقد أفاد المشروع المرأة الريفية ، وأسفر عن زيادة دخلها فى المتوسط ٩٤% . ([٤٠])

- **كما تغيرت العائلة الريفية** ، تحت تأثير برامج ومشروعات التنمية الريفية وتغير طابع الإنتاج الذى كان يعتمد قديماً على الزراعة . حيث بدأ القرويون يتجهون **إلى** الاستقلال العائلى ، وعدم الالتزام بالمعيشة فى كنف العائلة التى ولدوا فيها ، أى أن القرية قد عرفت طريقها **إلى** تبنى قيم الفردية ، وأصاب التغير قيمة العائلية و الجمعية . ويعزى ذلك **إلى** مجموعة معقدة من المتغيرات التى أدت **إلى** إحداث تغير تدريجى من الإيمان بقيمة الجمعية فى العلاقات القرابية **إلى** الفردية والأستقلال . وأهمها الاستقلال الاقتصادى الذى تحقق للأفراد من وراء تحولهم عن الزراعة والأشتغال فى مختلف المشروعات الاقتصادية التى ظهرت فى القرية ، وارتفاع دخولهم ، وانفتاحهم على العالم الخارجى ، ولا سيما خروجهم **إلى** البلدان العربية ، والتعليم الذى ساهم مساهمة ضئيلة فى تشكيل اتجاه الافراد فى القرية نحو الاستقلال العائلى .

والقيم الاجتماعية والمكونات الثقافية الأخرى، ليست سوى انعكاساً للتجربة التاريخية للمجتمع ، وللظروف الاجتماعية و الاقتصادية . ومن ثم يعد تغيير هذه الظروف من خلال التنمية الاجتماعية ، مدخلاً ضرورياَ لتناول كثير من مشكلات العالم العربى بما فى ذلك المشكلات السكانية .على أن ثمة نقطة لابد وأن توضع فى الاعتبار وهى أن التغير الاقتصادى لا يفضى آلياً **إلى** تغيير القيم الثقافية ، لأنه لابد من تنشيط القيم الثقافية وترشيدها وأحداث تغييرات فيها تواكب التغييرات الاجتماعية و الاقتصادية وتساعدها على أداء دورها وتحقيق أهدافها .([٤١])

وتتحدد القيم فى المجتمع فى ضوء التكوين الاجتماعى و الاقتصادى له ، ونمط الإنتاج السائد فيه فى مرحلة تاريخية معينة ، وما يحويه هذا النمط من علاقات إنتاجية . فالقيم الاجتماعية التى سادت المجتمع المصرى **فى السبيعنيات** ولا تزال سائدة حتى الآن تحث على :([٤٢])

- الكسب السريع السهل لا العمل المنتج الذى يحتاج **إلى** جهد .
- الاستهلاك لا الاستثمار.
- الاهتمام باللحظة الراهنة والغفلة عن المستقبل والتخطيط له .

([٤٠])عاطف عدلى العبد ، المرأة الريفية ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، دار المعارف ، ب . س، ص١٠٥.

([٤١]) غريب سيد أحمد ، عبد الباسط عبد المعطى ، علم الاجتماع الريفى ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠٢، ص ٣٢٩ .

([٤٢]) غريب سيد احمد ، حنان نصر حسن ، علم الاجتماع الريفى ، الاسكندرية ، مطبعة البحيرة، ص ٢٤٠ .

- تقدير المنتجات الأجنبية المستوردة واحتقار المنتجات المحلية .
- اقتناء الأشياء وليس تنمية المواهب والقدرات ، فالإنسان يقدر حسب ما يقتنيه لا حسب ما يتمتع به من إمكانات عقلية وخلقية .
- اعلاء المصلحة الشخصية على المصلحة القومية والوطنية .
- الامبالاة والسلبية بدل القدرة على ابتكار الحلول والابداع .

وتتفق معظم الدراسات والبحوث التى أهتمت بالريف المصرى على أن هناك تغيرات جوهرية طرأت على البنية الاجتماعية و الاقتصادية نتيجة للتحول من نمط إنتاجى تقوده راسمالية الدولة الوطنية **إلى** نمط تجارى تابع ، عبرت عنه الحكومة بسياسة الانفتاح ، وتشير الدراسات فى هذا الصدد **إلى** حدوث تغيرات عميقة ومستهدفة فى هيكل الاقتصاد فى الريف المصرى فى السبعينيات ، وقد ترتب على ذلك تحول القرية من منتجه **إلى** مستهلكة ، **ومن الدلائل على ذلك :** [٤٣]

١- توجه العاملين بالزراعة فى القرية المصرية نحو الأنشطة الخدمية والهامشية ومن شواهد هذا هجرة عدد كبير من عمال الزراعة وصغار الحائزين للأرض الزراعية **إلى** الدول النفطية . واتجاه هؤلاء **إلى** استثمار مدخراتهم فى أعمال المضاربة والمشروعات التجارية .

٢- اعتماد القرية فى كثير من حاجاتها الأساسية على المدينة ، بعد أن كانت المدينة تعتمد فى إشباع حاجاتها على القرية ، بل إن بعض السلع تستورد للقرى من خارج مصر .

٣- ما زالت القوى المنتجة فى الريف المصرى تعانى من الأمية ، مما يؤثر على سلوكها وتوجهاتها ووعيها.

و شهدت تلك المرحلة تغيراً فعلياً فى **سلم القيم الاجتماعية** حيث احتلت القيم الاقتصادية أعلى السلم وهبطت قيم آخرى مثل العدالة الاجتماعية والاستقلال الاقتصادى والكفاح ضد التبعية والقيم الجماعية أسفل السلم فى هرم القيم . وكان طبيعياً أن يتبنى المجتمع قيماً تتمشى مع مصالح الطبقة الجديدة والمسيطرة على مقاليده السياسية والتشريعية و الاقتصادية فى المجتمع المصرى ، ومن أجل تحقيق ذلك الهدف بدأت محاولات مخططة لأحداث التغير المطلوب فى البناء القيمى واستخدمت وسائل الاتصال الجماهيرى فى التشكيك فى قيم المرحلة السابقة . وأدت هذه السياسة الاقتصادية **إلى** تناقض فى نسق القيم المتعلقة بالنشاط الاقتصادى ويمكن توضيح هذا التناقض القيمى فى الأتى : الكسب السريع فى مقابل العمل المنتج لاستهلاك فى مقابل الادخار والاستثمار ، النمطية فى مقابل الابتكار والابداع ،

---

(٤٣) عبد الباسط عبد المعطى مستقبل القرية المصرية الأبعاد والتوجهات النظرية والمنهجية، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المجلد الاول ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٤ ، ص ٢٦ .

العقلانية فى مقابل اللاعقلانية واستباحة وإهمال المصلحة الوطنية فى مقابل المصلحة القومية والوطنية ، الوقتية وسياسة اللحظة الراهنة فى مقابل التخطيط للمستقبل – الآنحراف القيمى والتزوير فى مقابل الروحية والابتكار .([٤٤])

ويرى "كمال التابعى" فى دراسته عن **القيم الاجتماعية والتنمية الريفية ، أن النسق الاقتصادى** من الآنساق الاجتماعية المحورية التى يتكون منها البناء الاجتماعى لأى مجتمع من المجتمعات النامية أو المتقدمة على السواء ، حيث يترك بصماته على مختلف مناحى الحياة السياسية والعائلية والتعليمية والدينية وغيرها يؤثر فيها ويتأثر بها . كما يتحدد سلوك الفرد داخل إطار هذا النسق من خلال مجموعة من المحددات السلوكية التى تمثل القيم إحداها . ولقد تغير النسق الاقتصادى بقرية ميت بره تحت تأثير برامج ومشروعات التنمية الريفية التى نفذت بالقرية . وتتحدد مظاهر التغير فى القيم الاقتصادية فى التغيرات التالية : ([٤٥])

- **قيمة الأرض** (تغيرت نظرة القرويين **إلى ملكية الأرض الزراعية**) : تعتبر الأرض الزراعية فى المجتمع الريفى وسيلة الإنتاج الأساسية والمصدر الرئيسى لدخل القرويين حيث يدور حولها النشاط الاقتصادى والاجتماعى برمته. كما تعد ملكية الأرض الزراعية المثل الأعلى للملكية ومحدداً من محددات المكانة الاجتماعية، وقيمة محورية يتحدد من خلالها سلوك القروى فى العديد من المواقف . كما أن العلاقة بين ملكية الأرض والمكانة الاجتماعية علاقة طردية ، بمعنى أنه كلما ازداد مقدار ما يملكه الفرد من الأرض الزراعية ، كلما ازدادت مكانتة الاجتماعية . ويرى" **كمال التابعى**" عند المقارنة بين قريتى الدراسة حيث احداهما تقليدية (قرية طنبارة) والأخرى مستحدثة (ميت برة) اتضحت مظاهر التغير فى القيم الاجتماعية داخل قرى الدراسة ،فيتميز النسق الاقتصادى فى قرية طنبارة بالطابع التقليدى ، حيث يعمل غالبية القرويين بها بالزراعة ، ويعتمدون عليها فى رزقهم ودخلهم . كما أنهم ينظرون نظرة تبجيل **إلى** كل قروى يشترى مزيداً من الأرض ويحافظ عليها ، فى الوقت الذى ينظرون فيه نظرة إزدراء **إلى** كل من يتجه **إلى** التفريط فى أرضه بالبيع أو الرهن أو التجريف مهما كانت الأسباب والمبررات .
- **تغير نظرة القرويين إلى الادخار** : كان القرويين قديماً ، يعتمدون على الزراعة باعتبارها المهنة الرئيسية لهم ، **إلى** جانب الاشتغال بتجارة المحاصيل الزراعية ، وكانوا يدخرون جزءاً من عائد الزراعة والتجارة بقصد إنفاقة فى مناسبات معينة مثل دفع المهور عند زواج الأبناء ، وفى شراء الذهب ومزيد من الأرض والماشية بأعتبار أن شراء الأرض والماشية تعد أوعية إدخارية واستثمارية تقليدية . ولكن

([٤٤]) ياسر سليمان عبد العليم عجيز ، مرجع سابق ، ص١٧٦

([٤٥]) كمال التابعى، علم الاجتماع الريفى ، القاهرة ، دار النصر للتوزيع والنشر ، ٢٠٠١ ، ص ٢٣٧ .

سرعان ما تغيرت نظرت القرويين **إلى** الأدخار فى قرية ميت برة تحت تأثير برامج ومشروعات التنمية الريفية ، حيث عرف القرويون بهذه القرية أوعية إدخارية واستثمارية جديدة كالبنوك وصندوق التوفير بمكاتب البريد ، واستثمار المدخرات فى المشروعات الإنتاجية الحديثة كمصانع الطوب ومزارع الدواجن والتجارة فى مختلف السلع ومشروعات النقل وتشغيل الجرارات وغيرها . وقد شجعهم على ذلك ارتفاع مستوى دخلهم الذى تحقق من خلال **مشروعات التنمية الريفية**.

- **تغير اتجاه القرويين إلى الاستهلاك** : كان القرويون فى مرحلة ما قبل التنمية يوجهون دخلهم **إلى** إشباع حاجاتهم الأساسية كالمأكل والملبس ، ويدخرون جزءاً منه بقصد استثماره . كما تبين لنا أيضاً تغير تغير نمط الإنتاج فى قرية ميت بره ، حيث تتجه **إلى** الاستهلاك الترفى الذى يتمثل فى شراء القرويين لكماليات الحياة ، وأنفاق دخلهم على أقامة المساكن الجديدة وتجهيزها بالاثاث الجديد ، والآنفاق على ابنائهم فى مراحل التعليم المختلفة ، وذلك **إلى** جانب الآنفاق على الملبس والمأكل ، هذا فضلاً عن أنهم اتجهوا **إلى** شراء الكماليات كأجهزة التليفزيون والثلاجات والسيارات .. الخ .

وكان **التعليم** يمثل أحد القيم الأساسية فى مرحلة ما قبل الانفتاح واعتبر التعليم أحد القيم الأساسية وعنصر أساسى للتمايز الاجتماعى والآنتقال الطبقى وذلك من خلال تطبيق مجانية التعليم على يد الدكتور طه حسين ، وكان يلجأ البعض فى تلك الفترة **إلى** بيع الاراضى من أجل تعليم أبنائهم ، لأكتساب مكانه داخل نطاق الريف . ومع قدوم السبعينيات والثمانينيات اختلفت النظرة **إلى** التعليم فلم تعد النظرة **إلى** التعليم كأحد القيم الأساسية كما كان قبل السبعينيات . فمع قدوم الانفتاح ارتفع معدل الحراك الاجتماعى الناجم عن الهجرة وتحولت النظرة **إلى** التعليم كأحد القيم الايجابية **إلى** اتجاه سلبى فالشخص لم يعد يقدر بمستواه التعليمى ولكن بما يمتلك من أموال وكذلك لم يعد التعليم مصدراً للتمايز الاجتماعى بل وظهرت على السطح العديد من القيم التى لم يكن لها مكان فى السابق بين الطلاب بل وتغيرت الوظيفة الاجتماعية للمدرسة والجامعة فبعد ما كانت المدرسة تقوم بغرس منظومة معينة من القيم أصبحت المدرسة مجرد مجتمع تستخدمة القوى السياسية والاحزاب السياسية لتسيير المجتمع كيفما تشاء.([٤٦])

وترى **"مريم مصطفى "** فى دراستها **"قرية على طريق التنمية "** ؛ وتاكيداً لما سبق الاشارة إليه من **"مظاهر تغير القيم فى الريف المصرى"** ، فإن للسياسة الاقتصادية وارتباطها بقوانين الإصلاح الزراعى فى السبعينيات ، آثر بالغاً على دعم قيم الارتباط بالأرض والأولاد . لذا كان الفلاح نادراً ما يلجأ **إلى** بيع الأرض إلا فى ضوء قيمة أكبر وهى قيمة تعليم الأبناء . أما قيمة العمل الزراعى فعلى الرغم من

([٤٦]) ياسر سليمان عبد العليم عجيز، مرجع سابق ، ص١٧٥

أهميتها إلا أنها تعرضت للتغيير – على حد تعبير أه**إلى** القرية – فلم يعد العمل الزراعى يمثل نفس المكانة التى احتلها خلال فترات سابقة . وينتج ذلك عن انتشار التعليم بالإضافة **إلى** عامل الهجرة الخارجية . وما من شك فى أن فقدان القرية القدرة اللازمة لتحقيق الاكتفاء الذاتى وانفتاحها على السوق ، ارتبط بنتائج إيجابية أبرزها دراسات متعددة خاصة من خلال تأثير هذه العلاقات على تخفيف شعور القروى بالعزلة وإطلاعه على أنواع آخرى من الإنتاج وزيادة إحساسه بالمدينة والحكومة **وذلك كما أشار "عاطف غيث "** فى القرية المتغيرة . و أيضاً القرية محل الدراسة ، غير مكتفية ذاتياً سواء على مستوى المحاصيل الزراعية أو السلع الاستهلاكية المختلفة ، ولم يعد فيها الإنتاج حراً بل توجهه القوانين الزراعية وأصبح السوق هو الهدف من الإنتاج ، كذلك لم يعد الفلاح يعتمد على إنتاجه وقدرته فى القرية فى مواجهة احتياجاته الخاصة واحتياجات القرية بوجه عام.([٤٧])

كما يمكن تحديد أبرز مظاهر التغير فى القيم القرابية فى ، تغير قيمة العائلة الجمعية : تعتبر العائلة الممتدة التى تضم الآباء والأبناء المتزوجين وغير المتزوجين والأحفاد . النمط السائد والوحدة الأساسية فى النسق القرابى بالمجتمع الريفى .ويخضع كل أعضائها لمجموعة من القيم والمعايير والتقاليد الاجتماعية التى يضعها كبير العائلة . ويؤدى الخروج عليها **إلى** الوقوع تحت طائلة العقاب الذى يوقعة رب العائلة بما يملكة من سلطة . وكان الأبناء وزوجاتهم وأولادهم يعيشون فى ظل هذا الإطار العائلى ، خاضعين لرب العائلة الذى يتخذ كافة القرارات فى مناحى الحياة الاقتصادية و الاجتماعية .([٤٨])

وتوصلت دراسة "مريم مصطفى " " قرية على طريق التنمية " إلى إجماع غالبية المبحوثين حول عمق التغيرات التى **طرأت على القيم فى مجتمع القرية** وعلى وجه الخصوص فى **نهاية السبعينيات والثمانينيات** وهى طبقاً لأجابات المبحوثين تضمنت ما يلى :([٤٩])

١- ظهور طفرة واضحة فى القيم الاستهلاكية ، الا أنها قيم وافدة غريبة على القرية ومن ثم فإنها تتجاوز مع عناصر القيم الاقتصادية الأصلية .
٢- تغير قيم العمل ، فلم يعد العمل الزراعى يحتل نفس القيمة التى كان يحتلها فى فترات سابقة ، وظهور قيم العمل الطفيلى غير المنتج
٣- ظهور قيم الفردية والاستقلال بوضوح داخل القرية الا أن ذلك لم يلغ القيم الجماعية .

([٤٧]) مريم أحمد مصطفى ، قرية على طريق التنمية ، دراسات فى علم الاجتماع الريفى، مرجع سابق ، ص ٤٤٤ ، ٤٢٤.
([٤٨]) كمال التابعى ، علم الاجتماع الريفى ، مرجع سابق ، ص ٢٦٣- ٢٦٥.
([٤٩]) مريم أحمد مصطفى ، قرية على طريق التنمية ، مرجع سابق ، ص ٤٤٥ .

٤- ويوجد قيم مازالت تشكل ثوابت لم يمسها التغير فى القرية أهمها قيم الصلاح والتدين واحترام كبار السن والتعليم.

ويتضح من هذا أن أهم القيم التى كان الفلاح المصرى يحافظ عليها هى الأرض والعمل الزراعى ، وإنجاب الذكور ، والزواج المبكر للفتيات والتدين واحترام الكبار ، والحفاظ على كيان الأسرة ومكانتها . وأن هذه القيم كانت تعلى من شأن الفلاح ، وتجعل حياته أكثر استقراراً وهدوءاً . لكن فى ظل التغيرات الكثيرة المتلاحقة التى تعرضت لها القرية المصرية ، تغير كثير من هذه القيم ، واستبدلت بقيم أخرى ، أدت **إلى** تراجع القرية المصرية ، وعدم تطورها وتنميتها بالصورة الملائمة . لقد شهدت القرية المصرية تحولات سلبية فى بناء القيم الايجابية السابقة ، ومن أهم هذه التحولات قيمة العمل المنتج فى الزراعة ، لأسباب عدة ، منها زيادة الدخول الناتجة عن الهجرة ، والنشاط الإنتاجى الهامشى ، والمضاربة على الأرض الزراعية . وكذلك تدهورت قيم التكافل والتعاون التلقائى والارتباط بالأرض .

تعرض نسق القيم السائدة فى المجتمع المصرى منذ عام ١٩٧٠ **إلى** مجموعة تغيرات نتج عنها تهميش القيم التقليدية واحلال قيم جديدة أثرت على قطاعات كبيرة من الشعب بصفة عامة وعلى نسق القيم بصفة خاصة وأهم التحولات والتغيرات التى حدثت للقيم ما يلى : (٥٠)

١- انحفاض قيمة العمل المنتج . و انحسار قيمة التعليم نتيجة البطالة . و ظهور القيم الفردية .

٢- تزايد الاستهلاك كأتجاه سلوكى ، وتزايد مظاهر الاستهلاك الترفى والآنفاق ببذخ ، وساعد على ذلك تنوع وتطور أساليب الدعاية والإعلان التى تؤكد على الارتباط الشرطى بين اقتناء سلعة معينة والانضمام **إلى** الصفوة الاجتماعية .

ثالثاً : توابع الإصلاح الاقتصادى والخصخصة والعولمة على الريف المصرى " عهد مبارك "

وتمثلت أهداف الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى فى مصر تقليل الاختلالات الاقتصادية على المستوى الكلى وتقليل القيود على التجارة الخارجية ، وتوحيد سعر الصرف بالنسبة للعملة الاجنبية ، وتحرير الأسعار ، وأعادة تنظيم القطاع العام واتباع سياسة الخصخصة ، وترشيد الدعم ، وتوسيع قاعدة الملكية . وقد تضمن برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى فى مصر بالتسعينات اللجوء **إلى** مايسمى " الخصخصة" وهى كلمة ظهرت فى الغرب الرأسمالى كرؤية اقتصادية للخروج من أزمة النظام الراسمالية بأعادة توزيع الدخل والثروة لصالح القطاع الخاص وابعاد الدولة عن التدخل المباشر فى النشاط الاقتصادى . وهى مجموعة من السياسات المتكاملة التى تسهدف الاعتماد الأكبر على آليات السوق

(٥٠) هدى كامل الشيخ ، مرجع سابق ، ص٩٥

ومبادات القطاع الخاص والمنافسة من أجل تحقيق أهداف التنمية والعدالة الاجتماعية، ولا تعنى التخصصية الإلغاء التام للقطاع العام .([٥١])

ومع بداية التسعينيات بدأت الأحداث المؤسفة مع غزو العراق للكويت والتى أستمرت تداعياتها حتى الآن . لقد كان لسلسلة الأحداث التى بدأت بالغزو العراقى للكويت فى أغسطس ١٩٩٠ نتائج خطيرة على هجرة العمالة المصرية حيث قدر عدد المصريين العائدين من العراق والأردن والكويت فى ذلك الوقت بحوالى ٧٠٠ ألف مصرى ، وقد ترتب على ذلك ارتفاع معدلات البطالة فى مصر . اضف **إلى** ذلك أزدياد حدة المنافسة بين العمالة الآسيوية الرخيصة والعمالة المصرية ، فقدت العمالة المصرية فى دول الخليج مركز الريادة وحل محلها طوفان العمالة الرخيصة من الهند وباكستان وبنجلاديش . مما أدى **إلى** صعوبة وجود فرص عمل للعديد من الشباب المصرى الراغب فى الهجرة **إلى** هذه الدول أضف **إلى** ذلك ارتفاع معدلات البطالة فى الداخل وزيادة اعداد الخرجين وخصخصة الشركات وتطبيق نظام المعاش المبكر وقد أدى ذلك **إلى** توجيه الشباب المصرى للسفر لدول آخرى مثل فرنسا –ايطاليا .. وبعض الدول الأخرى فى أوربا . وأستخدام طرق غير شرعية فى سفرهم مما يعرضهم للنصب والاحتيال والغرق بالبحر .. ([٥٢])

وتشير البيانات الواردة عن صندوق النقد الدولى أن معدل البطالة فى مصر قد تزايد بشكل ملحوظ منذ عام ١٩٩٢ عندما سجل ٩% . حتى بلغ ١١,٣% فى عام ١٩٩٥ . كما أشار الجهاز المركزى للتعبئة العامة والأحصاء أن عدد العاطلين عن العمل فى سن ١٦- ٦٠ سنة هو ٦,٦ مليون عاطل . ومعدل البطالة هو ٢٧,٥% فى عام ١٩٩٩-٢٠٠٠.

وتميز **الإنتاج الزراعى** فى هذه الفترة بالتشوه حيث زاد إنتاج السلع غير الضرورية كذلك فإن معدلات النمو فى المحاصيل الرئيسية من الغذاء مثل (العدس- الفول- الذرة) قد انخفضت بينما المحاصيل الأخرى الربحية مثل الفاكهة حققت معدل نمو مرتفع كذلك حدث تشوه فى الهيكل المحصولى والذى يرجع **إلى** طبيعة السياسة التسعرية الزراعية فمع اتباع نظام التوريد الاجبارى للمحاصيل الزراعية بأسعار إدارية أقل من قيمتها السوقية فى الوقت الذى تزداد فيه أسعار المحاصيل الأخرى (الخضر – الفاكهة) بطبيعة الحال تخدم هذه السياسة الزراعية مصالح كبار

([٥١])أنور إبراهيم عبد الحافظ سعادة ، المرأة والتنمية ، " دراسة سوسيولوجية عن دور المرأة فى التنمية بجنوب الصعيد ومعوقاته من وجهة نظر المرأة العاملة بمحافظة قنا "،رسالة دكتوراه ، جامعة جنوب الوادى ، كلية الاداب قنا ، قسم الاجتماع ، ٢٠٠١ ، ص ١١٤ ، ١١٥ .

([٥٢]) أيمن زهرى ، دفتر أحوال المجتمع المصرى . **http : ar . m .wikibook.org.**

الزراعيين الراسماليين ومتوسطيهم على حساب صغار وفقراء القلاحين . كما أتضح مدى التغير الذى أصاب **الصناعة المصرية** وذلك فى الاتجاه نحو إنتاج سلع غير ضرورية وإهمال إنتاج السلع الضرورية . وقد انحرف الاقتصاد المصرى بصفة عامة والصناعة بصفة خاصة عن مساره الطبيعى فبدلاً من إنتاج السلع الضرورية التى تحقق إشباع الجماهير العظمى اتجهت الصناعة **إلى** إنتاج السلع الكمالية الغير ضرورية والتى لا تخص السواد الأعظم من الشعب بل تخص طبقة من الطفيليين والمرابين الذين طفوا على السطح أبان الانفتاح . ([٥٣])

وتقف الأسرة العربية حائرة بين المحافظة على الثقافة الموروثة وبين الثقافة الغربية الناجمة عن العولمة والمعلوماتية التي غزت العالم بما تملكه من تقنيات متطورة وأساليب إغواء متحدية بذلك الخصوصيات مهما كانت وأينما وجدت . فمن المتفق عليه أن أي مجتمع إنساني له خصوصياته الثقافية بحكم تاريخه الاجتماعي الفريد والذي لا يمكن أن يتكرر، فهي أشبه بالبصمة الثقافية المنفردة كما أن أي منطقة حضارية لها خصوصيتها المميزة مثل المنطقة العربية . إلا أن العولمة تطمح **إلى** صياغة ثقافة كونية شاملة تغطي مختلف جوانب النشاط الإنساني وتكون ما يسمى بالقواعد الأخلاقية الكونية والتي تركز على حرية السياسية التعددية الفكرية واحترام حقوق الإنسان و تقبل الآخر، وتعمل وسائل الاتصال على زيادة التفاعل الثقافي على المستوى العالمي إلا أنّ الدول التي تمتلك القدرات التكنولوجية سوف تملك القدرة على بث ونشر الرسائل الإعلامية الثقافية بكل ما فيها من قيم وقد تحمل في بعض الأحيان غزوا ثقافيا قد يهدد الخصوصيات الثقافية .لهذه المجتمعات .([٥٤])

وفى ظل مناخ هذا العصر الذى يتصف بالتقدم التكنولوجى الهائل؛ ذلك التقدم الذى جعل من بلاد العالم المختلفة ثقافياً وسياسياً واجتماعياً كأنها تعيش فى (بيت كونى واحد)،نتيجة لثورة الاتصالات والمعلومات ، يتحتم على المرء أن يفكر على نحو جديد يتلائم مع معطيات هذا الواقع الكونى ، سواء أكانت معطيات سياسية أو اقتصادية أو فكرية أو علمية. وهى أهم الجوانب التى فى ضوئها تحدد الجوانب الأخرى حركاتها وتوجهاتها. ([٥٥])

([٥٣]) ياسر سليمان عبد العليم عجيز، مرجع سابق ، ص٩٣.

([٥٤]) لطيفة طبال ، التغير الاحتماعى ودورة فى تغير القيم الاجتماعية ، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ، العدد ٨ ، جامعة سعد دحلب البليدة ، حوان ، الجزائر ، ٢٠١٢، ص ٤١٩.

([٥٥]) وفاء إبراهيم ، "المرأة وقضايا التنمية الشاملة ، العولمة وقضايا المرأة ةالعمل " (أعمال الندوة العلمية لمركز الدراسات والبحوث والخدمات المتكاملة بكلية البنات جامعة عين شمس ٣-٤ مارس ٢٠٠٢)، القاهرة ،كلية الاداب ، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، ٢٠٠٣، ص ٥١٩.

ولذلك يرى '' **جوستين روزنبرج**'' أن **العولمة أصبحت روح العصر من عام ١٩٩٠** فى مجال العلوم الاجتماعية . وأدت بالتالى **إلى** تعميق الترابط والتحول الجذرى فى طبيعة المجتمع البشرى ، وأستبدال نظام الدولة السيادية مع متعددة الطبقات والحكم العالمى. ([٥٦])

وللعولمة شقان أولهما : شق مادى ملموس نشأ نتيجة التطور العلمى والتكنولوجى ، وثورة المعلومات من خلال وسائل الاتصال و الإعلام ، وانتشار المحطات الفضائية التى تعم برامجها كل ألرجاء الكرة الأرضية ، وتصل نسبياً**إلى** غالبية البشر . وثانيهما : شق قيمى ، نشأ نتيجة التوسع التنافسى للانتاج الرأسمالى الذى فرض اقتصاد السوق على العالم ، وقيدة فى إطار اتفاقات عالمية ، وهو ما مكن الدول الصناعية الكبرى من فرض شروط مجحفة على الدول النامية ، وأصبح نقل التكنولوجيا والمعرفة أمر باهظ التكلفة بالنسبة لهذه الدول ، ومن هنا فإن "العولمة " ضمن هذا المعطى ، باتت أداة إضافية لفرض الهيمنة المباشرة.([٥٧])

وترتبط العولمة فى كثير من الاحيان بالآنساق الضخمة مثل نظم أسواق المال، والإنتاج ، والتجارة العالمية ، وبتطور وسائل الاتصال ؛ فإن اثارها تتغلغل بقوة فى حياتنا الخاصة . فالعولمة ليست عملية تجرى فى كوكب آخر بعيداً عنا ؛ فهى ظاهرة تعيش بيننا ، ونتعايش معها بشتى الاساليب والوسائل وقد دخلت فى سياق حياتنا الاقتصادية ، والثقافية و الاجتماعية من خلال مصادر غير رسمية فى كثير من الاحيان ؛ مثل وسائل الإعلام . والثقافة الشعبية ، والتواصل الفردى مع أشخاص آخرين من ثقافات وبلدان أخرى . **وتحدث العولمة تغييرات جوهرية فى طبيعة تجاربنا اليومية ؛ وترتب على ذلك إعادة تعريف** الجوانب الشخصية الحميمة فى حياتنا ، مثل العائلة ، وأدور النوع الاجتماعى ، والعلاقات الجنسية ، والهوية الشخصية ، وتفاعلاتنا مع الآخرين ،وعلاقاتنا فى العمل ، وكذلك أخذت العولمة تحدث تغيراً أساسياً فى مفهومنا ، وتصورنا لأنفسنا وأرتباطنا بالناس الآخرين. ([٥٨])

تحول العالم **إلى** عالم يهتم بالاقتصاد أكثرمن أهتمامه بأى أمر أخر بما فى ذلك الأخلاق والقيم الإنسانية التى تراجعت وأستبدلت بالعلاقات السلعية والربحية. وأحدثت **العولمة** تحولاً سريعاً فى فرص العمل ، بالقضاء على أساليب المعيشة

([56])Gosten rosenbery, globalization theory post modern.
Website; (http;/justin rosenbery . virgin media .com /uneven.)
other website(http:// www. Palgrave . journals . com .

([٥٧]) محمد الحسينى ،العولمة وأدواتها بين النظرية والتطبيق، ١٥ مايو ٢٠١٤ الساعة ٦ مساءاً .(http: www.daralameer.com news details)

([٥٨]) على جلبى ، هانى خميس ، العولمة والحياة اليومية ،القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ٢٠١١، ص ٧.

التقليدية والصناعات القديمة مقارنة بما كان يحدث فى عصر ما قبل العولمة.[٥٩] وقد أدت **إلى** ظهور قيم جديدة تعرف بقيم ما بعد الحداثة post modernism values.

ولذلك أصبحت الآثار الثقافية للعولمة . فى الآونة الاخيرة مدعاة للاهتمام والدراسة ؛ فقد أخذت الصور ، الافكار والسلع والاساليب الجديدة تنتشر فى أنحاء العالم بصورة أسرع ، وأسهمت عمليات التجارة وثقافة المعلومات ووسائل الإعلام والهجرة ؛ فى انتقال الثقافات عبر الحدود الوطنية للدول . إن إنتاج الافلام وانتشارها وصناعة السينما عموماً هى منتجات ثقافة الاتصالات والمعلومات ، وقد نشاهد فيها أنماط معينة من الممارسات والتصرفات ؛ قد نتعاطف مع بعضها أو نرفضها ، حسب أتفاقها أو أختلافها مع ما نحمله من قيم ومواقف ، غير أنك لابد أن تتاثر بجانب منها وسواء كنت تشاهد فيلماً سينمائياً او مسلسلاً أو مشهداً تليفزيونياً، فلا بد أن تطل على منظومة معينة من القيم ، وأنماط السلوك ، والمواقف الاجتماعية والثقافية والسياسية والقيمية ؛ التى ستترك بدورها أثراً متفاوتاً على هويتك الشخصية والثقافية ، وعلى ما تعتمدة او تمارسة من عادات وتقاليد فى حياتك اليومية . ([٦٠])

تؤثر العولمة تأثيراً ملحوظاً فى حياتنا اليومية وقد دخلت **إلى** سياق حياتنا الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية والسياسية . العولمة تحول فى ظروف حياتنا الأساسية وتمثل أسلوباً لمعيشتنا . ولذلك لها تأثيرها على عالم العمل والأسرة والمرأة . ومن التأثيرات الثقافية للعولمة ، أكتساب بعض الممارسات والتصرفات ، حسب أتفاقها أو أختلافها مع ما تحملة من قيم ومواقف ، مثال مشاهدة فيلما سينمائياً أو مسلسلاً تليفزيونياً .

كما شهدت القرية المصرية فى الآونه الأخيرة تغيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية مكثفة أدت بها فى النهاية إلى الواقع الحالى ، والذى يتمثل فيما يلى :([٦١])

ـ السكان الريفيين : لقد حدث لهم انفتاح على الحضر ، وانفتاح ثقافى ، وتحسن فى المستوى المعرفى والمهارى ، وأرتفاع فى المستويات الطموحية ، والميل **إلى** الهجرة ، وتحسن فى الدخول الأسرية ، ومن ثم المستويات المعيشية للسكان ، ومن ثم القدرة على تحمل المخاطرة وتبنى المبتكرات الزراعية ، وتغير كثير من العادات الغذائية ، وتحسن الوعى الصحى ، وتغير فى التركيب السكانى للقرية المصرية ولم تعد أغلبية السكان من المزارعين سواء كانوا عملاً زراعين أو مستأجرين أو صغار

([٥٩]) احسان حفظى ، العولمة وفرص العمل لدى الطبقة الوسطى (دراسة ميدانية) ، جامعة الاسكندرية ، مجلة كلية الآداب، العدد ٦٦ ، ٢٠١١، ص ص٣٧٩,٣٧٦.

([٦٠]) على جلبى ، هانى خميس ،مرجع سابق، ص ٧.

([٦١])علاء الدين امين ، محمد السيد ، المدخل الى علم الاجتماع الريفى والتنمية الريفية ، الاسكندرية ، مطبعة البحيرة ، ٢٠١٥ .
، ص ٦٤- ٦٧ .

الملاك ، و**إلى** جوارهم عدد محدود من المتعلمين. ولم تعد مساكن القرية من الطوب اللبن أو من طابق واحد أو طابقين على الأكثر ، ولم يعد الدخل الأساسى يأتى من الزراعة . ولم تعد القرية مكاناً هاددئاً لا يعرف السهر يسوده الظلام عندما يحل الليل. بل أصبحت القرية المصرية أشبه بالمدينة الصغيرة ، أعاد أبناؤها بناء منازلها ونظم سكان القرى حملات بالجهود الذاتية ومن أموالهم الخاصة لإقامة المدارس والوحدات الصحية ومراكز الشباب وتزويد القرية بشبكات الكهرباء ، ووجدو فرص العمل فى أقرب المدن إليهم والسفر يومياً **إلى** مقر العمل . بالإضافة **إلى** الاعتماد الكبير على وسائل الإعلام كمصدر مرجعى فى الحصول على المعرفة . وظهور المشاركة الشعبية فى تمويل مشاريع التنمية ، وضعف الكثير من العادات والتقاليد والقيم الريفية، وضعف الروابط الاجتماعية .

- **البيئة الريفية :** حدث إعادة بناء القرية بشكل أفضل ، من خلال وجود شبكة طرق ومواصلات جديدة مع الحضر ، وزيادة عدد المؤسسات والمنظمات الحكومية ، وإدخال مياه الشرب والكهرباء فى معظم القرى ، واتساع العمران فى القرية ، وإدخال الصرف الصحى ، وهكذا أصبح المزارعون أقلية فى القرية المصرية الجديدة ، وتراجع عدد العمال الزراعيين ليحل محلهم أصحاب الورش التى أنشأها الشباب العائد من الدول العربية ، وكذلك العاملون على الآلات الزراعية .
- **المجال الاقتصادى (الإنتاجى والتوزيعى والاستهلاكى):** حدث تحسن مطرد فى الإنتاجية الزراعية صاحبة زيادة الدخل الأسرى السنوى وزيادة القدرة الشرائية وزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية ، وتبنى عناصر تكنولوجية محسنة كالتقاوى والمبيدات ، وبالتالى تحسن الكفاءة الإنتاجية والميل **إلى** زراعة المحاصيل غير التقليدية . وتذبذب النظرة **إلى** بعض المحاصيل كالقطن والأرز والقمح ، تغير نمط الاستهلاك ، اتساع مجالات العمل غير الزراعى ومن ثم نقص العمالة الزراعية وارتفاع أسعارها .
- **الأسرة الريفية** : حدث تحسن فى المعارف والمهارات ، والاتجاه نحو الأسرة الصغيرة ، وتحسن فى الوعى الصحى ، وتحسن المكانه الاجتماعية للمرأة الريفية ، وارتفاع المستوى الطموحى لكل فرد ، والميل **إلى** المحاكاة والتقليد الجماعية فى اتخاذ القرارات ، التغير النسبى فى بعض الأدوار الاجتماعية ، والميل **إلى** التجديد، واتساع نطاق الحرية أمام الشباب فى اختيار شريك الحياة ، وارتفاع نفقات الزواج ، ووجود شباب بدون عمل .
- **التعليم الريفى :** زيادة عدد ونوع المدارس بالقرى ، والأهتمام بتعليم الكبار ومحو الأمية ، وتحسين فى الخدمات التعليمية الارشادية الزراعية ، ولكن لا يوجد مقررات دراسية مناسبة للبيئة المحلية .
- **حجم القرية المصرية :** يعد حجم القرية المصرية إنعكاساً لظروف بيئتها الطبيعية و الاجتماعية و الاقتصادية فعندما تكون الأرض مسطحة وخصبة أى

ذات إنتاجية زراعية عالية فإن القرى تميل **إلى** الحجم الكبير ، أما إذا كانت الأرض غير خصبة فإن خصبة فإن القرى إذا وجدت تكون صغيرة الحجم ، كما أن نشاط السكان وقدراتهم على استغلال الموارد المتاحة يعد عاملاً رئيسياً فى تحديد حجم القرية .

وترى **" علياء شكرى "** ولقد طرأت تغيرات أساسية على **نمط العلاقات داخل الأسرة القروية** ، كذلك فالأسرة الأبوية البحتة الصارمة آخذة فى الآندثار . وقد بدأت الفردية تميز اتجاهات الأعضاء فى الأسر القروية ، كذلك أصبح الأبناء يعبرون عن رغبتهم دائماً فى المشاركة فى اتخاذ القرارات التى تتصل بالأسرة أو على الأقل ضمان تحقيق رغباتهم بما يتمشى مع القيم الخاصة بهم . كما أصبح الأبناء المتزوجون يصدرون بأنفسهم الكثير من القرارات ، وأصبح الأبناء الكبار يشاركون بدرجة أكبر فى اتخاذ القرارات التى تتصل بالأسرة والمزرعة . كما أن الوظائف التربوية التى تؤديها الأسرة القروية قد طرأت عليه أيضاً تغيرات أساسية ، فهناك اهتمام كبير بتحقيق الرفاهية للأبناء ، كما أن الأبناء الصغار الذين يتلقون تعليمهم بالمدارس قد أخذوا يتخففون من أعباء العمل بالمزرعة ، وإن كانوا يقومون ببعض الأعمال الخفيفة التى تختلف عما كان يؤديه الأبناء فى الماضى ، أثناء تعليمهم الذى يرتكز على العمل فى المزرعة . وفيما يتصل بسلطة الأب الذى يعتبر مسؤلاً عن إدارة المزرعة ، فإنه لا يمكن تقييدها ، ذلك أن الوظائف الإنتاجية للأسرة القروية ككل لا يمكن أن تقل أو تضعف ، وإلا ستكون النتيجة هى إهمال المزرعة التى تعتبر المقوم الاساسى لوجود الأسرة وبقائها .([٦٢])

وتعيش المجتمعات البشرية الحديثة فى مجتمع متغير وسريع التطور نتيجة لحدوث ثورة الاتصالات والمعلومات التى أدت **إلى** وحدة العالم وأعتبارة قرية صغيرة تنتقل إليها جميع أنواع الأخبار والمعلومات والاحداث بصورة سريعة ومتطورة . فيسطيع الفرد أن يشاهدها وهو داخل منزله بواسطة الأقمار الصناعية ، وشاشات التليفزيون ، والآنترنت ، وغيرها من الوسائل التى تؤدى **إلى** حدوث معدلات أسرع للأنتشار الثقافى والحضارى . ولذلك لعبت دوراً هاماً أيضاً فى التغير بالقرية المصرية .([٦٣])

وكان **لآثر الاتصال** المستمر بالعالم الخارجى ، وتحسن وسائل المواصلات أن حدث نوعاً من تعديل انساق القيم فى مصر وخاصة فى الحضر وذلك من خلال " اطلاع المثقفين على حركة الأيديولوجيات الغربية وعلى النظم الاجتماعية و الاقتصادية والسياسية ونشاط حركة النقل والترجمة والاحتكاك المباشر بالأنماط

([٦٢]) علياء شكرى ، أحمد مجدى حجازى ، مرجع سابق، ص ١٤٨ .

([٦٣]) عبد الله عبد الرحمن وأخرون، التغير الاجتماعى ، دار كلمة ، الاسكندرية ، بدون سنة نشر، ص ٣٧ .

السلوكية الأوربية للأجانب فى مصر ، ولكن هذا التأثير على انساق القيم كان تأثيراً فارقاً ومتمايزاً أى أنه كان يتخذ أشكالاً متباينة تبعاً لأختلاف الطبقات .([٦٤]) كما أدت **وسائل الاتصال** كالراديو والتليفزيون **إلى** تحديث الإنسان وتطويره ، نظراً لانشغاله بما حوله من مجتمعات أكثر تطوراً وتحضراً كما تأثر الفلاح المصرى من قبل بدخول "الترانزستور" الصغير فى كل قرية وفى كل حقل ، فبدأت القيم القروية المصرية فى التحديث الحضارى بشكل واضح ومع ارتفاع نسبة التعليم للمرأة القروية تأثر الإنسان المصرى نفسياً واجتماعياً ، وتغيرت نظرته **إلى** العائلة التى تعتبر عقبة أمام عملية التحديث الحضارى ، فمازال البناء العائلى والقبلى فى ثقافة الصحراء يقف حجرة عثرة أمام تصنيع البترول البترول الخام بعد استخراجه . ([٦٥])

كما أدت **الأختراعات والآلات التكنولوجية إلى** حدوث تغيرات فى أساليب العمل والإنتاج وعلاقات العمل ، والعلاقات الاجتماعية ، وأنماط السلوك والتفاعل ، وأساليب ومقومات المعيشة ، ونوعية الاتصال والتفاهم بين الشعوب وغيرها من المؤثرات التى وضحها لنا عالم الاجتماع الشهير " وليم أوجبرن " عن التخلف الثقافى والتطور الثقافى عامة.([٦٦]) فالتقدم الذى أحرزه العلم والآنجازات الهائلة للتكنولوجيا ، خاصة فى مجال الاتصالات التى تستخدم فيها أحدث الاساليب لم يجعل مجتمعاً واحداً فى عزلة ولم يجعل تجربة مجتمعة بعيدة عن الوصف والنقد والتحليل . ([٦٧])

وتقوم **التكنولوجيا** بدور هام فى تحديث القيم ، وقد أشار **" اليكس أنجلز "** فى هذا الشأن **إلى** أن التصنيع له أثر على تحديث القيم والاتجاهات ، حيث تشجع المهنة الاتجاه نحو تحديث القيم ، ويدفع تطور الثقافة والتعليم **إلى** اكتساب الكثير من الخبرات والمعارف والتصورات الجديدة . وأشار **" دانيال ليرنر "** فى حالة تطوير مسار المجتمع التقليدى **إلى** ضرورة دخول القيم الجديدة التى يكون لها رد فعل ما فى عملية الغزو الثقافى واستحداث التنمية ، حيث يتطور المجتمع ويتجدد ما هو "تقليدى" ليصبح مستحدثاً ، وهناك مقاييس مختلفة للأكتساب الثقافى هى ذاتها مقاييس التحديث ويؤكد هذا أن للتكنولوجيا بصفة عامة والتصنيع بصفة خاصة أثر على تحديث القيم والتنمية. ([٦٨])

([٦٤]) محمد أحمد بيومى ، القيم وموجهات السلوك الاجتماعى ، مرجع سابق ، ص ٩٠ .

([٦٥]) محمد عباس إبراهيم ، سلوى السيد عبد القادر ، الانثربولوجيا والقيم ،الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ٢٠١٣، ص ٥٨.

([٦٦]) عبد الله عبد الرحمن وأخرون، مرجع سابق ، ص٣٦.

([٦٧]) مريم أحمد مصطفى ، التغير ودراسة المستقبل ، مرجع سابق ، ص ٦٨ .

([٦٨]) محمد عباس إبراهيم ، سلوى عبد القادر ، مرجع سابق، ص ٥٧.

كما **تلعب وسائل الإعلام لا سيما التليفزيون** دوراً حيوياً مهماً فى حياة الفلاحين فى المجتمع المصرى ، لانتشار الأمية بين أفراده . ومعظم الفلاحين يحرصون على مشاهدة المسلسلات والإعلانات التليفزيونية ، ويتأثرون بما يشاهدونه، ويحاولون تقليده قدر المستطاع . ومن ثم يمكن أن يلعب التليفزيون دوراً إيجابياً أو سلبياً فى الحفاظ على القيم التقليدية للفلاحين أو استحداث قيم جديدة لديهم . ويرى بعض المثقفين أن الدراما التليفزيونية تلعب دوراً مهماً فى الريف المصرى إذ تعد المعلم للجيل الجديد ، ويمكن أن تعلم الناس قيم التعليم ، والتقوى والأخلاص ، ومعظم الفلاحين يحاولون تقليد أنماط الحياة التى يشاهدونها مصورة على شاشات التليفزيون، خاصة فى الوقت الراهن ، الذى تنتشر فيه الإعلانات . كما يرى كثير من الفلاحين أن التليفزيون قيمة تعليمية كبرى ، ذاهبين **إلى** أنه يجعل الناس أكثر وعياً وإدراكاً ، ويقارن الفلاحون الأميون فى هذا الصدد بين ماضى آبائهم وحاضرهم ، ويسخطون عليهم لأنهم لم يتيحوا لهم فرص التعليم . وبالمثل ينظر كثير من الكتاب والمؤلفين **إلى** التليفزيون على أنه وسيلة لنشر التعليم والمعرفة . ([٦٩])

ويرى **"على ليلة "** أن المتأمل لأوضاع **التنشئة الاجتماعية** فى مصر يدرك أنه قد أصابها هى الأخرى قدر من الآنهيار أو عطب الأداء ، الأمر الذى أثر على ثقافة المجتمع ومنظوماته القيمية . حيث يدرك المتأمل لمؤسسات التنشئة الاجتماعية المتمثلة فى الأسرة والمدرسة والنظام التعليمى ، إضافة **إلى** الإعلام أن بعض هذه المؤسسات قد تأثرت بمراحل التحول الاجتماعى ، التى أضعفت قدرتها وفاعليتها على تنشئة أعضاء المجتمع وفق ثقافة ومنظوماتة . وبسبب ضعفها نجدها قد أصبحت عاجزة عن إعادة إنتاج الثقافة ومنظومات القيم ، وقد نجم عن هذا الأمر العديد من المظاهر ، من أهمها : تهتك النسيج الأسرى ، انهيار العملية التربوية والتعليمية ، تحول الإعلام من داعم لمنظومة قيم إيجابية **إلى** عامل هدم وتبديد لقيم الثقافة القومية . ([٧٠])

وتمثل **مرحلة الإصلاح الاقتصادى والخصخصة وقيم المنافسة** ،أخطر المراحل التى يتعرض لها البناء القيمى فى واقع المجتمع المصرى وهى تبدأ من عام ١٩٨١ وتشمل فترة الإصلاح الاقتصادى ثم تبنى سياسة الخصخصة من خلال قانون قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١وتحول من خلال هذا القانون مسمى شركات القطاع العام **إلى** شركات قطاع الأعمال العام تمهيداً لتحويلها **إلى** القطاع الخاص

([٦٩]) احمد انور ، مرجع سابق ، ص ١٥.

([٧٠]) على ليلة ، الثقافة ومنظومات القيم فى مصر خلال ثلاثين عاماً ، السعودية ، مكة ، مركز الجزيرة للدراسات ،اكتوبر ٢٠١١،ص ٥٦.

حيث تقوم شركات القطاع العام "قطاع الأعمال العام " بالتخلص من العمالة الزائدة عن طريق المعاش المبكر . ([٧١])

وفي عام ١٩٩٢ ، وافق البرلمان المصري على القانون الذي حمل اسم قانون،**إصلاح** العلاقة الإيجارية بين المالك والمستأجر وقد تضمّن ذلك القانون زيادة القيمة الإيجارية من ٧ أمثال الضريبة السارية على الأراضي الزراعية **إلى** ٢٢ مثل الضريبة خلال الفترة الآنتقالية التي تبلغ خمس سنوات، ثم بعد ذلك تترك الحرية للسوق لتحديد قيمة الإيجار .وكان القانون الرقم٩٦ (لسنة ١٩٩٢ حاسماً في إنهاء أهم مكاسب الفلاحين من قوانين الإصلاح الزراعي الناصرية،(مثله مثل المالك، الأمر الذي » حائز للأرض « وهي الأمان الإيجاري وتعريف المستأجر والمشارك ك التصويت في الجمعية، والحصول على « يضيف إليه حزمة من الحقوق المرتبطة بالحيازة، مثل التقاوي والاسمدة المخفضة، والاقتراض من بنك التسليف أو التنمية والائتمان الزراعي. تسبّب القانون في طرد حوالى ٩٠٤ آلاف مستأجر، وهو ما عنى أنه من أصل الخمسة ملايين أسرة مصرية، تضرّرت ٤٣١ ألف أسرة كلياً من جراء القانون، كما فقدت ألف أسرة في المتوسط ٤٦ بالمئة من دخلهاوتنقل "ريم سعد "عن"اسماعيل عبد المولى" أن المستأجرين المتضرّرين من القانون يزرعون حوالى ٢٣,٧ بالمئة من الأرض المزروعة في مصر .وقد أدى ذلك **إلى** ارتفاع الإيجارات الزراعية كثيراً.([٧٢])

وترتب على سياسة الخصخصة ، انتشار قيم الملكية الفردية وتدعيمها ، ويتم ذلك فى البناء القيمى فى مصر من خلال بيع وحدات القطاع العام **إلى** القطاع الخاص وذلك إما عن طريق بيع الأسهم أو البيع لأشخاص وهذا من شأنه أن يدعم قيم الملكية الفردية ويساعد على زيادة الإنتاجية.

ويرى "أحمد زايد " أن المنظومة القيمية فى المجتمع المصرى شهدت تغيرات كثيرة ، والمواطن المصرى دخل حقبة التسعينيات فى ظل عدة متغيرات فى القيم والسلوك فى مقدمتها القيم المادية وقلة معايير الثقة بين الناس ، والخلل فى منظومة العدالة الاجتماعية وزادت حالات الفساد والرغبة فى الكسب المادى السريع . وسادة قيم النفاق والوصولية والنفعية والتواكل وتراجع قيمة الأحساس بالأمان والطمأنينة ، وتراجع قيمة الآنتماء للوطن . ([٧٣])

([٧١]) ياسر سليمان عبد العليم عجيز ، بعض التغيرات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى واثرها على تغير القيم الاجتماعية والانتاجية ، مرجع سابق ، ص١٧٧

([٧٢]) صقر النور ، مرجع سابق ، ص ٣٢ .

([٧٣]) احمد زايد ، الثورة والقيم الاساسية للمصريين ، يوليو ٢٠١٥.

www.democracy.org.e

و شكل تغير البناء الاقتصادى عنصراً أساسياً من عناصر تغير البناء القيمى فى واقع المجتمع المصرى من خلال سيطرة البعد الاقتصادى على نشوء طبقات جديدة لها قيمها وسلوكها الإنتاجى ، واختفاء طبقات أخرى تحمل قيم وسلوكيات إنتاجية مخالفة عن الطبقات الأخرى . وقيم تلك الطبقات وسلوكياتها الإنتاجية والاستهلاكية تسيطر على واقع المجتمع المصرى . ([٧٤])

وتوصل **" محمد عباس "** أن ما أصاب قيم الأرض الزراعية ، هو نفسه الذى أثر بقدر كبير على **قيم التعليم** بين أبناء المجتمع القروى ، فبعد أن كانت الشهادة العلمية التى يحصل عليها أحد أبناء القرية عاملاً حاسماً فى تحديد مكانته الاجتماعية فى نطاق مجتمعة المحلى ، أصبحت الشهادة الدراسية الآن لا تتحدد مكانتها فى تلك المجتمعات التقليدية إلا من خلال ما يمكن أن تحققة لصاحبها من دخل مادى ملموس . ومن هنا وجد الكثيرين من أبناء القرية يفضلون الالتحاق بمراحل التعليم المتوسط عن الالتحاق بمراحل التعليم الجامعى حتى يمكن لهم أن يحققوا مطالبهم الشخصية و الاجتماعية فى فترات متقاربة . ([٧٥])

وكانت محصلة عدم الاستيعاب الكافى للفتيات فى **مرحلة التعليم الاساسى** ، بالإضافة **إلى** تسربهن منه فى مرحلة عمرية مبكرة – هى زيادة عدد الأميات اللائى بلغت نسبتهن وفقاً لتعداد نهاية عام ١٩٩٠ ٥٩,٢% قياساً **إلى** نسبة الذكور الأميين التى تبلغ ٤٠,٨% . ومما يوضح الفروق فى نسب الأمية بين الرجال والنساء أن نسبة أمية النساء – وفقاً لآخر تعداد – تعد أكثر ارتفاعاً عن نسبة أمية الرجال . ([٧٦])

ولذلك نجد أن سياسة الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى والخصخصة بالمجتمع المصرى والتى بدأت فى الثمانينيات وأستمرت خلال فترة التسعينيات وحتى الآن ؛ لها أنعكاساتها على القيم الأساسية بالمجتمع المصرى عامة ، والقيم الريفية خاصة ، فتغير نمط الاستهلاك ، واتساع مجالات العمل غير الزراعى ومن ثم نقص العمالة الزراعية وارتفاع أسعارها ، لم تعد قيم التعليم القيم الأساسية فأصبح التعليم دوره محو الأمية الثقافية ومظهر اجتماعى ولكن لايمنح الفرد المكانه كما كان فى السابق ، وظهور القيم الفردية وغياب القيم الجمعية وخاصة داخل نطاق الريف المصرى ، وزيادة الفجوة بين الطبقات فأصبح المجتمع ينقسم **إلى** طبقتين وهما الطبقة الطفيلية الغنية بالطرق غير الشرعية ، ونتيجة لذلك ظهرت الطبقة الفقيرة أو المعدمة والتى تعيش تحت خط الفقر ، مما تتدفعها الظروف الاقتصادية

([٧٤]) ياسر سليمان عبد العليم عجيز ، مرجع سابق ، ص١٧٦

([٧٥]) محمد عباس إبراهيم ، ، التحديث والتغير فى المجتمع القروى ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ٢٠١١، ص ١٠٩

([٧٦]) ناهد رمزى ، المرأة والاعلام فى عالم متغير ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، مكتبة الاسرة ، ٢٠٠٤، ص ص ٢٢-٣٣.

إلى تغير قيمها الأساسية ، وابرز التغيرات والتى يجب الأشارة إليها هنا لأرتباطها بموضوع الدراسة خروج المرأة الريفية للعمل وخاصة بالقطاع غير الرسمى بالإضافة **إلى** التدريب على بعض الحرف والمهارات اليدوية من خلال المشروعات التنموية التى تنشأها الدولة ، والمعتمدة فى الأساس من حيث رأس المال على المساعدات الخارجية من خلال المؤسسات الدولية كالبنك الدولى وغيرها ..

رابعاً: ثورة ٢٥ يناير وأنعكاساتها على القيم الريفية .

نتصور أن الثورة المصرية الآنية مرت بأربع مراحل رئيسية، لكي نصل **إلى** مشهد يناير ٢٠١١ . **المرحلة الأولى** كانت انتفاضة الفلاحين من عام ١٩٩٧ **إلى** عام ٢٠٠٠ تليها **المرحلة الثانية**، وهي الآنتفاضة التي خاضها سكان الأحياء العشوائية من عام ٢٠٠٠ **إلى** عام ٢٠٠٧ ، ثم كانت بعدها **المرحلة الثالثة** الممتدة من عام ٢٠٠٤ **إلى** عام ٢٠١١ ، وهذه المرحلة هي مرحلة حركة كفاية وما تلاها من أحداث كان مسرحها الأساسي قلب المدن أما **المرحلة الرابعة**، فهي مرحلة ما بعد/ يناير، وهي مفتوحة. ([٧٧])

تعرض المجتمع المصرى فى السنوات الأخيرة لتحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية عديدة أدت **إلى** قيام **ثورة ٢٥من يناير ٢٠١١** والتى كان شعارها **" عيش ..حرية .. كرامة انسانية "** وقد صاحب ذلك إعادة هيكلة للمجتمع المصرى . وتكبدت الأسرة المصرية جزءاً من هذه التداعيات.حيث شهدت العديد من التغيرات فى أنماط سلوكها الاقتصادى والمادى . فقد عانت من ارتفاع ملحوظ فى أسعار السلع الغذائية وتفشى ظاهرة البطالة بين أبناء الأسر . ولكن على الرغم من هذه التداعيات فقد أصبح الشعب المصرى بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ لدية إحساس بالكرامة والفخر . وأصبح على درجة كبيرة وغير مسبوقة من الوعى السياسى وممارسة حقوقة السياسي. ([٧٨])

كانت الثورة تعبيراً عن إصرار ملايين المصريين لأسترداد كرامتهم الإنسانية ونيل حرياتهم الإنسانية وتحقيقاً للعدالة الاجتماعية . لم تكن فى الأساس موجهة للتخلص من النظام الحاكم بواسطة حركات حزبية معارضة ، كما لم تكن إنقلاباً عسكرياً ، أنما كانت حركة شعبية عمت مدن وقرى مصر كلها وقادها جيل من شباب مصر المثقف عبر الشبكة العنكبوتية . وشاهد العالم كله هذه الثورة الشعبية وتفاعلاتها الفريدة وغير المتوقعة ، أذ أدت **إلى** سقوط النظام الحاكم ، وبدون أى عنف من

([٧٧]) صقر النور ، مرجع سابق ، ص ٣٣.

([٧٨]) سعيد المصرى ، أحمد حلمى مجاهد ، الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسرة المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، سبتمبر ٢٠١٢. **www.idsc.gov.eg**

الجماهير المصرية التى ظلت صامدة ورافضة كل تنازلات الحاكم ونظامة ، **إلى** أن أزيح من على قمة دولة فشلت فى تحقيق مطالب ملايين الشعب المصرى فى حياة كريمة وعادلة .

ومن الصعب القول أن أحوال المصريين تحسنت قياساً بأوضاعهم فى ظل حكم مبارك ، لأننا بذلك نقيس الثابت بالمتحول ، أو التاريخ بالحاضر ، وهو قياس غير منطقى ، فثمة تحولات سياسية معقدة رافقت مسار الثورة المصرية فى السنوات الخمس وما ارتبط بها من أزمات اقتصادية وخدمات أساسية وإرهاب . وعلى الرغم من أن التاريخ لا يعرف الافتراضات ولاتسيرة الامنيات ، الا أننى سأفترض جدلاً أن مبارك لو استمر فى الحكم فمن المؤكد أنه كان سيعجز عن مواجهة انفجار مشكلات البنية الأساسية ، بخاصة نقص الكهرباء ، إضافة **إلى** تدهور أداء مؤسسات الدولة وتحديات الأرهاب ، والنتائج الفوضوية للربيع العربى فى سوريا وليبيا واليمن .

ومن الأثار الملموسة بعد ثورة ٢٥ تفشى الفقر فى المجتمع المصرى عامة وفى الريف خاصة نتيجة للغلاء الفاحش فى الأسعار ونقص الخدمات الأساسية الاقتصادية و الاجتماعية ، والفقر لا يعبر فقط عن عجز الإنسان عن إشباع حاجاته البيولوجه كما يقرر رجال الفكر الاقتصادى ، بل يعنى كذلك عجز البناء الاجتماعى عن توفير مستلزمات الإنسان المادية والمعنوية وتأثير ذلك على عمليات الآندماج والعلاقات الاجتماعية وتكوين شخصية الفرد فى المجتمع وتشكيل قيمتة وثقافته بل تحديد دورة ووزنة السياسى والاجتماعى والاقتصادى.

كما شهد قطاع المبانى والعمران فى العقود الثلاثة الماضية وخاصة بعد ثورة ٢٥ يناير تطوراً أفقياً كبيراً على حساب الأرض الزراعية وذلك فى ظل غياب تفعيل قانون التعدى على الأراضى الزراعية فانتشر العمران و امتدت حدود المجالس المحلية ، وازدهرت تجارة الأراضى مما هدد قطاع الزراعة . ولقد أدى التوسع فى المدن الحضرية **إلى** الإضرار بالأراضى الزراعية ، كما ازداد حجم المياه العادمة بازدياد المساكن وربطها بشبكات الصرف الصحى ، وازدادت أيضاً محطات التنقية التى أقيمت على أراضى زراعية ، ونظراً لارتفاع سعر الأراضى فأصبح التوجه **إلى** تحويل الأرض الزراعية لأستعمالات أخرى ، و**إلى** تفتيت الملكية للأرض الزراعية ، وازدادت مشكلة التعدى على الزراعية نتيجة الزحف العمرانى ، وأدى الازدياد السكانى وتوسع المناطق السكنية **إلى** زيادة كمية النفايات وتفاقم مشكلة ندرة المياه ، ولهذا التوسع العشوائى العديد من المخاطر مثل نشر الغبار ، وتسمم النبات وتدمير موارد الحياة ، والاخلال بالتنوع الحيوى ، وازدياد الازدحام المرورى وتلوث الهواء. (٧٩)

(٧٩) علاء الدين امين ، محمد السيد حلاوة ،مرجع سابق ، ص ٤٢.

كما شهدت مصر فى الفترة التالية لثورة ٢٥ يناير تراجعاً فى أغلب المؤشرات الاقتصادية ، وذلك نتيجة لما صاحب هذه الفترة من أضرابات سياسية وأمنية واجتماعية ، إذ حقق الناتج المحلى الحقيقى نمواً سالباً خلال الربع الثالث والرابع للعام المالى ٢٠١٠- ٢٠١١ بلغ حوالى ٤,٢% مقارنة بمتوسط معدل نمو يقدر بحوالى ٥,٥% خلال الربعين الأول والثانى ، وكان هذا أول نمو ربع سنوى سلبى يتحقق منذ عام ٢٠٠١ -٢٠٠٢ .

ونظراً للتحولات الاجتماعية و الاقتصادية والتى نعاصرها ونتلمس آثارها فى الغلاء الذى نعايشة ، ومع كثرة المتطلبات الأساسية للأفراد ، وفى ظل الحاجة للتطلع لاحتياجات أكثر ، ومع عدم الاستطاعة وقلة الإمكانات للغالبية الساحقة لمجتمعنا المصرى ؛ فتنازل الكثير عن العديد من القيم التى كانوا يعتنقونها وتبنوا قيم آخرى تلائم العصر الذى يعيشون فيه وتتوافق مع تطلعاته.

وفى ظل هذا التفاوت نجد اختلافاً فى قيم الأفراد ، ففى ظل الفقر والحرمان وتدنى الحالة الاقتصادية والحرمان من الإشباعات الأساسية وجد تدنى أيضاً فى قيم الأفراد فالمسكن الذى يضم سبعة أفراد فى حجرة واحدة أو حجرتيين فهو مكان للمأكل وللنوم والمذاكرة وغيرها . فتنعدم الخصوصية وتفتقد كثير من القيم من ترابط أسرى فى ظل التكدس داخل المسكن الواحد وملامح العنف بين أفراده ، وتقل قيمة التعليم لقلة الأمكانيات وعدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للأفراد . وكل ذلك يدل على أن للحالة الاقتصادية تأثيراً كبيراً على تبنى الأفراد لبعض القيم وتخليهم لقيم أخرى تبعاً للظروف الاقتصادية التى نعايشها . (٨٠)

ويكشف تأمل الحصاد الثقافى أو القيمى الناتج عن التحولات الاجتماعية ، التى خضع لها المجتمع المصرى أن ثمة مظاهر عديدة لحالة من الآنهيار القيمى ، تشير جميعاً **إلى** مجتمع قد فقد قيمه ، ومن ثم قواعده المنظمة للسلوك ، فالسلوك فى هذا المجتمع أصبح عشوائياً وأصبح يختلف فى أحيان كثيرة عما ينبغى أن يكون عليه السلوك لغياب القيم الموجهة أو المنظمة لسلوكيات البشر ، أو حتى لضعف أدائها وفعاليتها . لقد اختلط كل شىء حتى أصبح من الصعب أحياناً التفرقة بين الحلال والحرام ، والخطأ والصواب ، ولذلك أسبابه ومظاهره العديدة . وإذا كان من الصعب علينا تصور أن يغير الإنسان مبادئة وقيمة مرات عديدة فى حياته ، فإنه يصبح من المستحيل أن نتصور تغيير المجتمع لأيديولوجياته ومنظوماته القيمية على مدى فترة زمنية محدودة تناظر مدى الحياة الفردية ، غير أن ذلك قد حدث ، وقد شكل كارثة ، لقد أضعفت هذه التحولات بنية الثقافة والقيم ، لأنها أصبحت جميعها بلا عمق فى التاريخ ، وبلا جذور فى المجتمع ، ومن ثم فقد عاشت الثقافة فى ظل حالة من الآنومى التى تشير فى جانب منها **إلى** ضعف وعدم تجذر منظومات القيم فى بنية

(٨٠) هدى كامل الشيخ ، مرجع سابق ، ص٩٦.

المجتمع ، إضافة **إلى** عجز المعاييرالمشتقة منها عن ضبط التفاعل الاجتماعى . بالإضافة **إلى** ذلك تخلق فى لا وعى البشر فى المجتمع منطق أن كل شىء مآلة **إلى** التغير والاستبدال السريع . ([٨١])

ومع مطلع القرن الحادى والعشرين ، تتعاظم المطالبة بالمساواة فى الحقوق والواجبات بين الرجل والمرأة ، ولاسيما فى مجال العمل ،وتكريس ثقافة نسائية قادرة على تبنى أطر ونماذج نظرية وامبيريقية نسوية تهدف **إلى** تحقيق هذه المساواة فى العمل والسياسة والحياة الاجتماعية . وأذا اتخذنا ما يحدث فى المجتمع المتقدم كنموذج يمتلك مقومات تقنية وعلمية تحقق له النجاح فى التعامل مع تداعيات العولمة التى يتبناها ، فأين نحن كمجتمع نام.داخل مجال المنافسة العالمية من حيث الاهتمام بقوة العمل كما ونوعاً، وخاصة بالنسبة لقوة العمل النسائية والتوجهات نحو زيادة مشاركتها فى الأعمال الابتكارية والمتخصصة وإعادة تأهيل وتدريب وتمكين هذه القوة ؛ لتصبح ملائمة لمتطلبات السوق العالمية من خلال اعتمادنا على المؤشرات الاحصائية لقوة العمل فى مصر . ([٨٢])

وفى الآونه الأخيرة لا يمكن تعميم الصورة القاتمة عن الأسر الفقيرة من حيث الإحجام **عن تعليم أولادها** وخاصة الإناث ، إذ يوجد بعض الأسر الشديدة الفقر التى تكدح من أجل تعليم الأبناء ، حتى لو كلفها ذلك " أن تأكل طقة وتجوع طقة " على حد قولهم فى الريف ، وذلك بسبب وعى بعض هذه الأسر بأهمية التعليم ، والحلم بأن يكون سبيلاً **إلى** الحصول على دخل أكبر فيما بعد . ولكن نسبة التسرب العالية فى التسعينيات من القرن الماضى التى بلغت حوالى ٢٥,١ % ، أثرت بشكل سلبى على العملية التعليمية ، وربما تكون عاملاً أساسياً فى الرجوع **إلى** الأمية مرة أخرى . بالإضافة **إلى** أن أحجام بعض الأهالى عن تعليم أبنائهم الآن يرجع **إلى** ما يرونه أمام اعينهم من ارتفاع كبير فى حجم البطالة ، وانعدام فرص التوظيف المناسبة للمؤهلات العلمية . فأظلمت الصورة أمام الأهالى ، حيث كان الجميع يسعون للتعليم طمعاً فى الحصول على الوظيفة . أما اليوم فلم تعد العملية التعليمية تحقق هذا الطموح. فضلاً عن ارتفاع متطلبات المعيشة خاصة بين الأسر ذات المستوى الاقتصادى المنخفض . ([٨٣])

([٨١]) على ليلة ، الثقافة ومنظومات القيم فى مصر خلال ثلاثين عاماً ،مرجع سابق ، ص ١٠ .

([٨٢]) أعتماد علام ، " العولمة ومشاركة المرأة فى سوق العمل الرسمى مقاربة نظرية ومنهجية، العولمة وقضايا المرأة ةالعمل " (أعمال الندوة العلمية لمركز الدراسات والبحوث والخدمات المتكاملة بكلية البنات جامعة عين شمس ٣-٤ مارس ٢٠٠٢)،مرجع سابق، ص ١٠٣.

(4)علياء شكرى ، قضايا المرأة المصرية بين التراث والواقع " دراسة للثبات والتغير

إن **الوضع التعليمي للمرأة** في أي مجتمع لا ينفصل عن وضعها ودورها الاجتماعي ومكانتها في الأسرة والمجتمع ، ولا ينفصل عن مكانة ووضع النظام التعليمي ذاته ودوره داخل السياق الإجتماعي. ويعتبر تعليم الفتيات إحدي القضايا التي حظيت بإهتمام من قبل الحكومات والمجتمعات المدنية في العالم . ويمثل المؤتمر الدولي للتعليم للجميع الذي عُقد في داكار عام ٢٠٠٠ م نقطة تحول رئيسية فى هذا الشأن حيث تم الإعلان عن تعليم الفتيات كإحدي المبادرات العالمية التي سوف يتم الالتزام بها خلال العقدين الأول والثاني من الألفية الجديدة. ويهدف الاعلان **إلى** القضاء علي الفجوة النوعية في التعليم الأساسي بحلول عام ٢٠٠٥ ، ثم الإرتقاء بجودة التعليم ، وتحقيق المساواة والعدالة بين الجنسين في مرحلة التعليم الاساسي بحلول عام ٢٠١٥. فقد أثبتت بعض الدراسات أن عدم رفع مستوي تعليم المرأة بحيث لا يختلف عن المستوي الذي يحققه الرجال أو يصلوا إليه ، يقلل من المنافع الاجتماعية الناتجة عن رفع مستوي تعليم الرجال أنفسهم ، وأن تعليم الإناث قد يكون أكثر فائدة للتنمية الاجتماعية من تعليم الذكور. وفي هذا الصدد يؤكد " المؤتمر العالمي حول التربية للجميع " والمنعقد بجومتين عام ١٩٩٠ أن القصور في رفع مستوي تعليم المرأة **إلى** نفس مستوي تعليم الرجل يكلف ثمنا إنمائيا باهظاً يتمثل في الفرص الضائعة لرفع مستوي الإنتاج والدخل وتحسين نوعية الحياة " ([٨٤])

وكان العمل الزراعى وما يترتب عليه مظهراً أساسيا للنشاط الاقتصادى فى المجتمع الريفى ، ومع أن هذا العمل يمثل حتى اليوم الاتجاه الغالب على النشاط الاقتصادى ، إلا أنه نظراً لعدم كفاية الأرض الزراعية لإعالة الأعداد المتزايدة من السكان الريفيين ، فأصبح العمل الزراعى يتخذ طابعاً فردياً ولم تعد طبيعة العمل الجماعى والتى كانت موجودة فى الأسر الريفية القديمة ، ولم تعد تكفى اليد العاملة فى بعض الأسر فأصبحت تستعين بأيد عاملة خارج نطاق الأسرة للمشاركة فى العمل المزرعى فى الوقت ذاته أصبح هناك أفراد من داخل الأسر الريفية يمتهنون مهن أخرى غير زراعية مثل أعمال البناء والتجارة وأعمال الوساطة . ([٨٥])

الاجتماعى والثقافى " ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الاداب،جامعة القاهرة ، ط ١، ٢٠٠٣،ص ٣٤٤– ٣٤٥.

([٨٤])- المجلس القومى للمراة ،المؤتمر القومي الرابع بمكتبة الاسكندرية في مارس ٢٠٠٤ "المرأة المصرية والأهداف الإنمائية للألفية. "،ص ١٩-٢٠.

([٨٥])- أدريس عزام ، موسى أبو حوسة ، احمد ربايعة، ، المجتمع الريفى والحضرى والبدوى ، القاهرة ،الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، ٢٠١٠ . ، ص ١٧٩ – ١٨٠ .

ويلاحظ أنه على الرغم من أن الزراعة هى المصدر الأول فى حياة الريفين والركن الأساسى فى مواردهم ، والمهنة التى يعمل بها الغالبية العظمى منهم ، إلا أنها أصبحت مهنة فرعية عند كثير منهم نتيجة التغيرات التى حدثت فى الجوانب الاقتصادية وخاصة بعد انتشار التعليم والتكنولوجيا والاساليب الحضارية ، والتغيرات التى طرأت فى الحياة الريفية مما دفع كثير منهم للعمل كموظفين أو عسكريين او سائقين او غيرها من المهن غير الزراعية .

ومن البديهى أن الفلاح التقليدى الذى كانت الزراعة تمثل بالنسبة له دوماً نوعاً من الحياة ، وليست حرفة أو مهنة ، هذا النمط من الفلاحين فى طريقة **إلى** الاختفاء . وينزع المزارع فى المجتمعات الغربية **إلى** اكتساب عقلية (رأسمالية) وأعتبار الزراعة نشاطاً اقتصادياً مثل أنواع النشاط الأخرى . وينبغى أن يربح المشروع الزراعى ويصبح العائد النقدى هدفاً وجزاء على الجهد . وأن الاهتمامات التجارية والميكنة تعمل على تغيير عقلية المزارع ونظرته **إلى** العالم . و لا ينبغى احتساب (البدائيين) من ضمن (الريفيين).([٨٦])

ووجد **" جوهانيس "** فى بحث له عن **اتخاذ القرارات الاقتصادية فى الأسرة،** أن الأم تتخذ معظم القرارات الخاصة بالانفاق ، ما عدا الآنفاق فى البنود الكبيرة ، إذ فى هذه البنود يدخل الآباء فى الصورة ، ويصبحون فعالين فيما يتعلق ببناء السيطرة . ويمكن أن يعد هذا النسق حلاً وسطاً مقبولاً لدى كثير من الأسر العصرية ، التى تتبع فى علاقاتها الأسرية ذلك المفهوم التقليدى القديم ، الذى ينادى بسلطة واحدة مطلقة فى الأسرة لا ثانى لها ولا ثنائية فيها . كما يوجد مفهوم أكثر جدة وحداثة فيما يتعلق ببناء السيطرة فى الأسرة ، وهو مفهوم المسئولية المشتركة فى جميع المجالات فى الأسرة، فهنا تمنح السيطرة فى الأسرة **إلى** الأسرة كلها ، بلا أدنى تحيز **إلى** أى من الجنسين.([٨٧])

تعقيب

يلاحظ أن المجتمع المصرى شهد تغيرات كبيرة **فى السنوات الأخيرة فى أواخر القرن العشرين ، وبداية القرن الحادى والعشرين .** وتأثر الريف المصرى بهذه التغيرات تأثراً كبيراً وواضحاً ، خاصة فى المجال الاقتصادى ، وفى البناء القيمى والأسرى ، بالإضافة **إلى** التغيرات فى الجانب المادى للثقافة الريفية ، بعد أن شهد الريف المصرى تغيرات تقنية واضحة ، أثرت على طابع الحياة الريفية وشمل تغير التقنيات تغير الادوات والاجهزة الكهربائية الموجودة فى مسكن الفلاح ، وأدوات العمل الزراعى والميكنة الزراعية ، مما أدى **إلى** توفير كثير من وقت

([٨٦])- علياء شكرى ، أحمد مجدى حجازى ، علم الاجتماع الريفى، مرجع سابق، ص ٦٩.

([٨٧]) المرجع سابق ، ص ص ٢١٧ – ٢١٨ .

الفلاح وجهده ، فأصبح يفكر الآن فى أشياء جديدة ، ويقتنع بأفكار جديدة ، ويؤمن بقيم جديدة لم يكن له عهد بها.

ويلاحظ أن **القيم الأساسية** وهي التى تدور حولها حياة **المجتمع الريفى التقليدى** ، والتى يعتبر الخروج عليها تهديداً مباشراً لكيان الجماعة ومن ثم يكون هذا النوع ملزماً لجميع أفراد المجتمع . وتدور القيم الأساسية حول الأرض والأولاد ، فالأرض لها قيمة عظمى لأنها "مصدر الحياة " والعمل فيها هو النشاط الأول والقيمة العليا العامة . ولذلك يقاس مركز العائلة بما تملك من أرض ومقدار ما يبذل فيها من عمل ، وكلما ازداد انشغال القروى بالعمل الزراعى ، ازدادت قيمته فى العائلة وفى مجتمع القرية بأسرة . أما الأولاد فإنهم يمثلون القدرة الإنتاجية والقوة الاجتماعية على السواء . ولهذا يحرص القروى أن يكون له أكبر عدد ممكن من الأولاد الذكور خاصة . ولهذا ترتفع قيمة المرأة " الولود " التى تنجب ذكوراً أكثر مما تنجب أناثاً . كما أن قيمة "الدين " كانت هى القيمة الأعلى فى مواصفات الزوجة التى ارتبط بها رب الأسرة ، حيث كانت صفة " التدين والورع" هى الصفة الأولى المرغوب فيها ، ويليها " الاصل " .

أما فى **المجتمع الحديث** قد طرأت تغيرات مجتمعية حديثة أدت **إلى** تغير نظر الريفى **إلى** حد ما حول الارتباط بالأرض وجعلته يهتم بتعليم أولاده كما حدثت تغيرات قيمية جعلته يتبنى ما هو مستحدث من أساليب ووسائل تكنولوجية عصرية فأصبح الريفى الآن يحمل معه التليفون المحمول وربما قد يذهب **إلى** الحقل أحياناً بسيارته ، ويستخدم الأساليب التكنولوجية الحديثة فى عمليات الحصاد وغيرها من العمليات الزراعية . أى أنه لم يعد العمل الزراعى يمثل نفس المكانة التى احتلها خلال فترات سابقة . وجاء التغير فى جانب كبير منه نتيجة للمشاكل المرتبطة بظروف العمل الزراعى وأوضاعة الراهنة فى القرية المصرية و**إلى** انتشار التعليم بالإضافة **إلى** عامل الهجرة الخارجية .

ومنذ عام ١٩٥٢ وحتى الآن حدثت العديد من التغيرات فى الوضع الاجتماعى والاقتصادى للمرأة ، و يوجد متغيرات هامة ينبغى أن تؤخذ فى الاعتبار وهى ، أن معظم ملامح التغير قد آثرت فى المرأة الحضرية أكثر من المرأة الريفية ونساء الطبقة العليا والوسطى أكثر من الطبقة الدنيا . ولذلك لفتت ظاهرة التغير الاجتماعى فى المجتمعات القروية اهتمام الباحثين ، فنجد بعضاً منهم يفردون دراسات كاملة على التغير الاجتماعى ، بينما يتناول البعض ظاهرة التغير تناولاً ضمنياً . ولقد أثير فى هذا المجال من الدراسات جدل كبير حول أسباب هذا التغير وطبيعته ، فبينما نجد غالبية الباحثين يرجعون التغير الحادث فى المجتمع القروى **إلى** الصلات الواسعة والعميقة والتى أصبحت تربط القرية بالمدينة ، أو بالمراكز الحضرية القريبة ، نجد البعض الاخر يرى أن عوامل التغير أنما هى عوامل داخلية أساساً وما العوامل الخارجية الا عوامل مساعدة أو معجلة .

قائمة المراجع المستخدمة

الكتب العربية

١-**أحمد أنور ، الانفتاح وتغير القيم فى مصر** ، ، القاهرة ، مصر العربية للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٠.

٢- **السيد عبد العاطى السيد ، الهجرة النفطية وتغير قيم العمل ،الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية ،٢٠٠٢ .**

٣-**عاطف عدلى العبد** ، المرأة الريفية ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، دار المعارف ، ب . س.**(-4 عبد الله عبد الرحمن وأخرون،** التغير الاجتماعى ، دار كلمة ، الاسكندرية ، بدون سنة نشر.

٤-**علياء شكرى ، أحمد مجدى حجازى** ، علم الاجتماع الريفى (دراسات نظرية وبحوث ميدانية)، القاهرة ، مطبعة العمرانية ، ٢٠٠٣ .

٥-**على جلبى ، هانى خميس ، العولمة والحياة اليومية ،القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ٢٠١١.**

٦-**غريب سيد أحمد** ، علم الاجتماع الريفى ، الاسكندرية ، مطبعة البحيرة ، ١٩٩٨.

٧-**غريب سيد أحمد ، عبد الباسط عبد المعطى ، علم الاجتماع الريفى ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠٢.**

٨-**غريب سيد احمد ، حنان نصر حسن** ، علم الاجتماع الريفى ، الاسكندرية ، مطبعة البحيرة.

٩-**علاء الدين امين ، محمد السيد** ، المدخل الى علم الاجتماع الريفى والتنمية الريفية ، الاسكندرية ، مطبعة البحيرة ، ٢٠١٥ .

١٠-**كمال التابعى ، علم الاجتماع الريفى ، القاهرة ، دار النصر للتوزيع والنشر ، ٢٠٠١ .**

١١-**محمد عاطف غيث ، القرية المتغيرة ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٤ .**

١٢-**محمد بيومى** ، القيم وموجهات السلوك الاجتماعى ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠٣ .

١٣-**محمد عباس إبراهيم ، سلوى عبد القادر ، الأنثربولوجيا والقيم ، الأسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ٢٠١٣.**

١٤-**محمد عباس إبراهيم ، سلوى السيد عبد القادر ، الانثربولوجيا والقيم ،الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ٢٠١٣.**

١٥-**محمد عباس إبراهيم** ، ، التحديث والتغير فى المجتمع القروى ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ٢٠١١.

١٦-**محمد عباس إبراهيم ، التحديث والتغير فى المجتمع القروى** ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ٢٠١١.

١٧-مريم أحمد مصطفى ، التحليل السوسيولوجى لتاريخ مصر ، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية ،٢٠٠٢.
١٨-مريم أحمد مصطفى ، قرية على طريق التنمية ، دراسات فى علم الاجتماع الريفى ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ب. س .
١٩-ناهد رمزى ، المرأة والاعلام فى عالم متغير ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، مكتبة الاسرة ، ٢٠٠٤.
الدوريات والمجلات العلمية
٢٠-احسان حفظى ، العولمة وفرص العمل لدى الطبقة الوسطى (دراسة ميدانية) ، جامعة الاسكندرية ، مجلة كلية الاداب، العدد ٦٦ ، ٢٠١١،
٢١- أدريس عزام ، موسى أبو حوسة ، احمد ربايعة، ، المجتمع الريفى والحضرى والبدوى ، القاهرة ،الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، ٢٠١٠ .
٢٢- أعتماد علام ، " العولمة ومشاركة المرأة فى سوق العمل الرسمى مقاربة نظرية ومنهجية، العولمة وقضايا المرأة ةالعمل " (أعمال الندوة العلمية لمركز الدراسات والبحوث والخدمات المتكاملة بكلية البنات جامعة عين شمس ٣-٤ مارس ٢٠٠٢)،مرجع سابق.
23- المجلس القومى للمراة ،المؤتمر القومي الرابع بمكتبة الاسكندرية في مارس ٢٠٠٤ "المرأة المصرية والأهداف الإنمائية للألفي. ".
على ليلة ، الثقافة ومنظومات القيم فى مصر خلال ثلاثين عاماً ، السعودية ، مكة ، مركز الجزيرة للدراسات ،اكتوبر ٢٠١٦.
٢٤علياء شكرى ، قضايا المرأة المصرية بين التراث والواقع " دراسة للثبات والتغير الاجتماعى والثقافى " ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الاداب،جامعة القاهرة ، ط ١، ٢٠٠٣.
٢٥- عبد الباسط عبد المعطى ، القرية المصرية (دراسات فى علم الاجتماع الريفى)، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٩.
٢٦- عبد الباسط عبد المعطى ، مستقبل القرية المصرية الأبعاد والتوجهات النظرية والمنهجية ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المجلد الاول ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٤ .
٢٧- لطيفة طبال ، التغير الاحتماعى ودورة فى تغير القيم الاجتماعية ، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ، العدد ٨ ، جامعة سعد دحلب البليدة ، حوان ، الجزائر ، ٢٠١٢.
٢٨-) ناجى بدر إبراهيم ، أثر هجرة الرجال على ازدواجية دور المرأة الريفية (دراسة مقارنة بمحافظة البحيرة)، الانسانيات ، كلية الاداب بدمنهور ، العد العشرون ، ٢٠٠٤ .

٢٩-وفاء إبراهيم ، "المرأة وقضايا التنمية الشاملة ، العولمة وقضايا المرأة ةالعمل " (أعمال الندوة العلمية لمركز الدراسات والبحوث والخدمات المتكاملة بكلية البنات جامعة عين شمس ٣-٤ مارس ٢٠٠٢)، القاهرة ،كلية الاداب ، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، ٢٠٠٣.

الرسائل

٣٠-اميرة هاشم ، صراع الأدوار التى تؤديها المرأة الريفية فى بعض العمليات الاجتماعية بإحدى القرى بمحافظة الدقهلية ، رسالة ماجستير ، جامعة المنصورة ، كلية الزراعة ، ٢٠٠٠.

٣١-أنور إبراهيم عبد الحافظ سعادة ، المرأة والتنمية ، " دراسة سوسيولوجية عن دور المرأة فى التنمية بجنوب الصعيد ومعوقاته من وجهة نظر المرأة العاملة بمحافظة قنا "،رسالة دكتوراه ، جامعة جنوب الوادى ، كلية الاداب قنا ، قسم الاجتماع ، ٢٠٠١ .

٣٢- فايزة عبد المنعم ، الوضع الإجتماعى للمرأة الريفية فى مستويات إجتماعية مغايرة (دراسة ميدانية فى قرية مصرية) رسالة ماجستير ، كلية الأداب ، جامعة عين شمس ، قسم الإجتماع ، ١٩٨٥ .

٣٣- هدى كامل الشيخ ، اليات تشكيل القيم فى المجتمع المصرى ، رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، جامعة حلوان ، ٢٠٠٥ ص ١٠٢.

٣٤- ياسر سليمان عبد العليم عجيز ، التغيرات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى وأثرها على تغير القيم الاجتماعية والانتاجية،رسالة ماجستير،كلية الاداب،جامعة طنطا ،٢٠٠٠

المواقع الالكترونية

٣٥-احمد زايد ، الثورة والقيم الاساسية للمصريين ، يوليو ٢٠١٥. www.democracy.org.eg

٣٦- أيمن زهرى ، دفتر أحوال المجتمع المصرى . ٣٧-http : ar . m .wikibook.org.

سعيد المصرى ، أحمد حلمى مجاهد ، الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسرة المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، سبتمبر ٢٠١٢. www.idsc.gov.eg

٣٨-صقر النور ، الفلاحون والثورة فى مصر فاعلون منسيون ، كلية الزراعة ، جامعة جنوب الوادى ، قنا ، ٢٠١٤ university , cairo , 2009

٣٩-محمد الحسينى ،العولمة وأدواتها بين النظرية والتطبيق، ١٥ مايو ٢٠١٤ الساعة ٦ مساءاً (http: www.daralameer.com news details.

40-Gosten rosenbery, globalization theory post modern.Website; (http;/justin rosenbery . virgin media .com /uneven.) other website(http:// www. Palgrave . journals . com .

الكتب الاجنبية

41-Nadian ramsis farah , Egypt,s political economy power relation indevelopment , cairo American.